

أثر تطبيق المعيار IFRS 16: الإيجارات على القوائم المالية للشركات
الأردنية المساهمة العامة

The Effect of Implementing IFRS: 16 Leases on Financial Statements of Jordanian Public Shareholding Companies

إعداد الطالب

هاني أحمد نمر العريدي

إشراف

الدكتور/ خالد جمال جعارات

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة والتمويل

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

حزيران/2017

ب

التفويض

أنا الموقع ادناه " هاني أحمد نمر العريدي " أفوض جامعة الشرق الاوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً و إلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث و الدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم : هاني أحمد العريدي

التاريخ : 2017/ 6 / 7

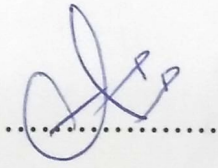
التوقيع : 

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها " أثر تطبيق المعيار IFRS 16 الإيجارات على القوائم المالية للشركات الأردنية

المساهمة العامة " وأجيزت بتاريخ 7 / 6 / 2017

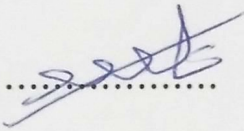
أعضاء لجنة المناقشة



جامعة الشرق الأوسط

مشرفاً ورئيساً

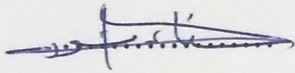
1- د. خالد جعارات



جامعة الشرق الأوسط

عضواً داخلياً

2- د. عبدالعزيز صايمة



جامعة جدارا

عضواً خارجياً

3- أ.د. سناء مسودة

الشكر والتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

أتقدم بالشكر لأستاذي الفاضل الدكتور خالد الجعارات الذي تولى الإشراف على هذه

الرسالة، ولما بذله من وقت وجهد وتوجيه لإتمام هذه الرسالة.

كما اشكر أعضاء لجنة المناقشة المحترمين الذين تفضلوا بقراءة هذه الرسالة وقدموا

ملاحظات مفيدة كان لها الأثر الطيب في إثراء هذه الدراسة ورفع مستواها العلمي.

وأنتقدم بالشكر الى جميع أساتذتي الأفاضل في كلية الأعمال في جامعة الشرق الاوسط

الإهداء

إلى

والديّ الحبيبين

إخوتي الأحبّة

زوجتي وأولادي

زملائي في الدراسة

أهدي هذا الجهد المتواضع ...

فهرس

الصفحة	الموضوع
أ	العنوان
ب	التفويض
ج	قرار لجنة المناقشة
د	الشكر والتقدير
هـ	الإهداء
و	قائمة المحتويات
ي	قائمة الجداول
ي	قائمة الملاحق
ك	الملخص باللغة العربية
ل	الملخص باللغة الانجليزية

الفصل الأول : خلفية الدراسة وأهميتها

2	المقدمة	1-1
4	مشكلة الدراسة وأسئلتها	2-1
5	فرضيات الدراسة	3-1
6	أهداف الدراسة	4-1

7 أهمية الدراسة	5-1
8 مصطلحات الدراسة	6-1
10 حدود الدراسة	7-1
10 محددات الدراسة	8-1
الفصل الثاني : الأدب النظري والدراسات السابقة		
12 تمهيد	1-2
12 معيار المحاسبة الدولي IAS 17: الإيجارات	2-2
13 تصنيف عقود الايجار حسب المعيار IAS 17: الإيجارات	3-2
 المعالجة المحاسبية لعقود الايجار حسب متطلبات المعيار IAS 17:	4-2
14 الإيجارات	
16 أسباب إصدار المعيار IFRS 16: الإيجارات	5-2
18 المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 16: الإيجارات	6-2
18 تحديد نطاق معيار IFRS 16: الإيجارات	1-6-2
19 تعريف عقد الايجار حسب متطلبات المعيار IFRS 16: الإيجارات	2-6-2
19 تصنيف عقود الايجار IFRS 16: الإيجارات	3-6-2
20 المعالجة المحاسبية لعقود الايجار حسب متطلبات IFRS 16: الإيجارات	4-6-2
 أثر التغيير في السياسات المحاسبية حسب متطلبات المعيار IFRS 16:	5-6-2
21 الإيجارات	

22 بالإيجارات	6-6-2	أهم الفروقات بين المعيار IFRS 16 والمعيار IAS 17 المتعلقين
23 القوائم المالية	7-6-2	الآثار المحاسبية المتوقعة لتطبيق المعيار IFRS 16: الإيجارات على
24 خيارات التحول لتطبيق المعيار IFRS 16: الإيجارات	8-6-2	
28 الدراسات السابقة	7-2	
35 ما يميز هذه الدراسة عن غيرها	8-2	
الفصل الثالث : (الطريقة والإجراءات)			
37 تمهيد	1-3	
37 منهجية الدراسة	2-3	
37 مجتمع الدراسة	3-3	
37 عينة الدراسة	4-3	
38 أداة الدراسة	5-3	
38 مصادر جمع البيانات	6-3	
38 الطريقة والإجراءات	7-3	
40 طرق التحليل الإحصائي	8-3	
الفصل الرابع : التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات			
42 تمهيد	1-4	

42	الإختبارات الوصفية لمتغيرات الدراسة	2-4
51	التحقق من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي	3-4
52	اختبار فرضيات الدراسة	4-4

الفصل الخامس : مناقشة النتائج والتوصيات

60	نتائج الدراسة	1-5
64	توصيات الدراسة	2-5
67	قائمة المراجع	
67	أولاً : المراجع العربية	
68	ثانياً : المراجع الأجنبية	
70	قائمة الملحقات	

قائمة الجداول

الصفحة	محتوى الجدول	رقم الفصل - رقم الجدول
43	التحليل الوصفي لإجمالي الأصول	1-4
44	التحليل الوصفي لإجمالي الالتزامات	2-4
45	التحليل الوصفي لإجمالي حقوق الملكية	3-4
47	التحليل الوصفي للعائد على الأصول	4-4
48	التحليل الوصفي للعائد على حقوق الملكية	5-4
49	التحليل الوصفي لنسبة الدين إلى الأصول	6-4
50	التحليل الوصفي لنسبة الدين إلى حقوق الملكية ...	7-4
52	نتائج اختبار Wilcoxon Signed Ranks Test	8-4
	نتائج اختبار One-Sample Kolmogorov-	9-4
55 Smirnov Test	

قائمة الملحقات

الصفحة	المحتوى	الملحق
71	مخرجات التحليل الأحصائي	1
97	عينة الدراسة	2

أثر تطبيق المعيار IFRS 16 لإيجارات على القوائم المالية للشركات الأردنية المساهمة العامة

إعداد

هاني أحمد العريدي

إشراف

الدكتور خالد الجعارات

الملخص

إن إصدار مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) لمعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات جاء ليغير مفهوم محاسبة عقود الإيجار بشكل جذري، حيث أن أهم ما جاء به المعيار الجديد هو عرض جميع الحسابات الإيجارية التي كانت تسجل في الإفصاحات سابقا في القوائم المالية على شكل أصول ومطلوبات، لذا فقد هدفت هذه الدراسة إلى إظهار الأثر المتوقع من تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات على القوائم المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية، وقد أجريت هذه الدراسة على عينة من تسع شركات مدرجة في سوق عمان المالي من مختلف القطاعات للفترة المالية الواقعة ما بين (2012-2016)، حيث قام الباحث بإحتساب القيمة الحالية للدفعات المستقبلية لعقود الإيجار التشغيلي المستقاة من القوائم المالية للشركات موضع العينة، ثم تم إضافتها إلى إجمالي الموجودات والمطلوبات في تاريخ تطبيق الدراسة للمعيار وهو 2012-12-31، وقد أظهرت الدراسة أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعيار على الأصول، الموجودات، وحقوق الملكية للشركات موضع العينة، كما بينت أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية على نسب العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، الدين إلى الأصول، والدين إلى حقوق الملكية

الكلمات المفتاحية: IFRS 16: الإيجارات، الإيجار التمويلي، الإيجار التشغيلي، المعايير الدولية لإعداد التقارير

المالية، أصول الإيجار، إلتزامات الإيجار.

The Effect of Implementing IFRS: 16 Leases, on the Financial Statements of Jordanian Public Shareholding Companies

Prepared by

Hani Ahmad Oraidi

Supervised by

Dr.Khalid Ja'rat

Abstract

The issuing of the new lease accounting standard IFRS 16: Leases by the International Accounting Standard Board (IASB) is expected to have a significant effect on lease accounting, the key change will be eliminating the off balance sheet liabilities which appeared in the disclosures previously and add them to the financial statements as Right Of Use Assets and Lease liabilities. Therefore this study aims to shed light on the effects of implementing this new standard on Jordanian publicly traded companies. This study was implemented on nine publicly traded companies on the Amman stock exchange, the study was conducted on the financial statements of the sampled companies for the period of (2012-2016), The researcher calculated the present value for minimum future lease payments which were taken from the disclosures of the sample companies, and were added to the total assets and total liabilities on the date of implementing the new standard which was 31-12-2012, The results stated that the implementation of IFRS 16: Leases will have a statistical effect on the Assets, Liabilities, and equity of the sampled companies as well as a statistical effect on the financial ratios that were tested (R/A, R/E, D/A, and D/E).

Key Words: IFRS 16: Leases, financial leases, operational leases, International Financial Reporting standard, Right of Use Asset, Lease liabilities.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

(1-1) المقدمة

(2-1) مشكلة الدراسة واسئلتها

(3-1) فرضيات الدراسة

(4-1) أهداف الدراسة

(5-1) أهمية الدراسة

(6-1) مصطلحات الدراسة

(7-1) حدود الدراسة

(8-1) محددات الدراسة

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

(1-1) المقدمة

يعتبر الإيجار من الوسائل التمويلية المهمة التي تستخدمها الشركات كبديل للاقتراض من أجل الحصول على أصول لإستخدامها في عملياتها الإنتاجية، وعادة ما تلجأ الشركات لأستئجار الأصول بدلاً من شرائه، إما لعدم توفر السيولة لدى الشركة، أو رغبتها في الإحتفاظ بسيولتها، أو إرتفاع تكلفة الفرصة البديلة، وبالتالي إستخدام السيولة الفائضة لديها في فرص استثمارية أخرى. ونظراً للأهمية التي اكتسبها موضوع الإيجار نتيجة لإعتماد الشركات عليه كبديل لتلبية احتياجاتها من الأصول، فقد أظهرت بعض الجهات الرقابية مثل لجنة البورصة والأسواق المالية الأمريكية Securities exchange commission (SEC) وبعض المستخدمين للقوائم المالية كالمستثمرين والمحللين الماليين قلقهم من الإلتزامات المترتبة على عقود الإيجار التشغيلي والتي لا تظهر في القوائم المالية (Off balance sheet liabilities)، حيث أنها تقلل من شفافية هذه القوائم، وتجعل إمكانية المقارنة غير ملائمة، خاصة وأن نسبة كبيرة من الشركات أصبحت تفضل إبرام عقود الإيجار التشغيلي، حيث أنها في بعض الأحيان تتحايل في بنود عقودها الإيجارية حتى لا تصنف هذه العقود كعقود إيجار تمويلي وتبقيها خارج قوائمها المالية.

وقد أظهرت الدراسات أن حجم الإلتزامات غير المعروضة التي لا يتم الإعتراف بها في القوائم المالية لدى الشركات المدرجة عالمياً الناتجة عن عقود الإيجار غير المصرح بها يبلغ 2.85 ترليون دولار، (IASB, 2015)، ومن هنا إرتأى مجلس معايير المحاسبة الدولي International

Accounting Standard Board IASB أن معيار الإيجار الحالي IAS 17 لا يأخذ بعين الاعتبار هذه الإلتزامات، وبالتالي هناك حاجة لمعيار جديد يساهم في زيادة شفافية القوائم المالية، ويساعد مستخدمي هذه القوائم على إتخاذ قرارات سليمة سواء كانت قرارات إستثمارية أو تمويلية، مبنية على معلومات واضحة وشفافة بدلاً من الإعتماد على التقدير لإحتساب هذه الإلتزامات، لذلك قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) اعتباراً من مطلع عام 2016 بإصدار معيار الإيجار الجديد IFRS 16 ليستبدل به المعيار القديم للإيجار IAS 17 على أن يدخل حيز التنفيذ في شهر يناير 2019، هذا وقد سمح المجلس بإمكانية تطبيقه مبكراً وشجع على ذلك على أن يطبق معه المعيار IFRS 15 المتعلق بالإيراد من العقود مع العملاء، ومن أهم التغييرات التي طرأت على محاسبة عقود الإيجار وفق المعيار IFRS 16 هو تحديده وحصره لتصنيف عقود الإيجار إلى إيجارات تمويلية وسمح باستثناءين لتصنيف العقود كعقود إيجار تشغيلية هما:

- أن يكون عقد الإيجار ذا قيمة غير هامة نسبياً.

- أن تكون مدة عقد الإيجار أقل من 12 شهراً.

وبالتالي أصبح هناك نموذج واحد للمحاسبة عن عقود الإيجار من طرف المستأجر يتمثل بالإعتراف بالأصل المستأجر كأصل مع حق الإنتفاع به أو الإستخدام (Right-Of-Use Asset) أو كجزء من الممتلكات، المنشآت والمعدات، والإعتراف بالإلتزام المترتب على هذا العقود كجزء من إلتزامات الشركة في قائمة المركز المالي، أما بالنسبة للمؤجر فلم يطرأ أي تغيير يذكر عما ورد في المعيار المحاسبي الدولي IAS 17 المتعلق بالإيجارات فيما يتعلق بطريقة محاسبة عقود الإيجار. (IASB، 2016)

(2-1) مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تعتبر عملية الإستتجار من الطرق المهمة التي تحصل من خلالها الشركات على الأصول من أجل إستخدامها في أعمالها، وتمارسها معظم الشركات في العالم، وقد رأى مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بناءً على التعليقات التي ترد من أصحاب العلاقة أن عقود الإيجار التشغيلي والتي تشكل جزءاً كبيراً من عقود الإيجار لدى الشركات لا تظهر في القوائم الماليه لهذه الشركات، وبالتالي فإن جزءاً مهماً من إنتزامات الشركة لا تظهر في القوائم المالية، مما يضعف من شفافية هذه القوائم، ويحدّ من إمكانية مقارنة الشركات التي تستخدم العقود التشغيلية والشركات التي تستخدم العقود التمويلية أو تقترض لشراء الأصول، ومن هذا المنطلق سيقوم الباحث بدراسة أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 16 المتعلق بالايجاتر على الشركات الأردنية المساهمة العامة على إعتبار أنها تعتمد بشكل أساسي على عقود الإيجار التشغيلي في الحصول على أصولها، حيث ان تطبيق المعيار سيؤدي إلى التغير في هيكلية الإعتراف بالأصول والإلتزامات بما سيؤدي إلى تضخيم في الأصول والإلتزامات لدى الشركات، حيث يتوقع أن يبلغ الأثر العالمي لتطبيق المعيار 2.85 تريليون دولار (IASB, 2015) لذلك سنأتي هذه الدراسة الإستكشافية للوقوف على نصيب الشركات الأردنية من هذا التضخم الحاصل في الأصول والإلتزامات.

و بذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة وفق الأسئلة الرئيسية التالية:

1. هل يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية ناتجة عن تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق

بالايجاتر في إجمالي الأصول لدي الشركات المساهمة العامة الاردنية؟

2. هل يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية ناتجة عن تطبيق المعيار 16 IFRS المتعلق بالايجازات في إجمالي الإلتزامات لدي الشركات الأردنية المساهمة العامة ؟
3. هل يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية ناتجة عن تطبيق المعيار 16 IFRS المتعلق بالايجازات في حقوق الملكية لدي الشركات الأردنية المساهمة العامة ؟
4. هل هل يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية ناتجة عن تطبيق المعيار 16 IFRS المتعلق بالايجازات في نسبة العائد على الموجودات في الشركات الأردنية المساهمة العامة ؟
5. هل يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية ناتجة عن تطبيق المعيار 16 IFRS المتعلق بالايجازات في نسبة العائد على حقوق الملكية في الشركات الأردنية المساهمة العامة ؟
6. هل يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية ناتجة عن تطبيق المعيار 16 IFRS المتعلق بالايجازات في نسبة الدين إلى الموجودات في الشركات الأردنية المساهمة العامة ؟
7. هل يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية ناتجة عن تطبيق المعيار 16 IFRS المتعلق بالايجازات في نسبة الدين إلى حقوق الملكية في الشركات الأردنية المساهمة العامة ؟

(3-1) فرضيات الدراسة

للإجابة على أسئلة الدراسة يمكن صياغة الفرضيات التالية :

الفرضية الرئيسية الأولى، H_1 : يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لتطبيق المعيار 16 IFRS المتعلق بالايجازات على إجمالي الإصول في الشركات المساهمة العامة الاردنية.

الفرضية الرئيسية الثانية H_2 : يوجد فروقات ذات دلالة احصائية لتطبيق المعيار 16 IFRS المتعلق بالايجازات على إجمالي الإلتزامات في الشركات المساهمة العامة الاردنية.

الفرضية الرئيسية الثالثة H3: يوجد فروقات ذات دلالة احصائية لتطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالايجازات على حقوق الملكية في الشركات المساهمة العامة الاردنية.

الفرضية الرئيسية الرابعة H4: يوجد فروقات ذات دلالة احصائية لتطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالايجازات في نسبة العائد على الموجودات في الشركات المساهمة العامة الاردنية.

الفرضية الرئيسية الخامسة H5: يوجد فروقات ذات دلالة احصائية لتطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالايجازات في نسبة العائد على حقوق الملكية في الشركات المساهمة العامة الاردنية.

الفرضية الرئيسية السادسة H6: يوجد فروقات ذات دلالة احصائية لتطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالايجازات في نسبة الدين الى الموجودات في الشركات المساهمة العامة الاردنية.

الفرضية الرئيسية السابعة H7: يوجد فروقات ذات دلالة احصائية لتطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالايجازات في نسبة الدين إلى حقوق الملكية في الشركات المساهمة العامة الاردنية.

(4-1) أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي :

1- بيان أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 16 المتعلق بالايجازات على

القوائم المالية للشركات المساهمة العامة الاردنية.

2- التعرف على النتائج الايجابية والسلبية الناجمة عن التحول الى المعيار الدولي لإعداد التقارير

المالية IFRS 16 المتعلق بالايجازات على التقارير المالية للشركات الاردنية المساهمة العامة

من حيث هيكلية الاصول والالتزامات.

3- دراسة الفروقات الناتجة عن تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالايجارات في إجمالي الأصول لدي الشركات المساهمة العامة الاردنية.

4- دراسة الفروقات الناتجة عن تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالايجارات في إجمالي الإلتزامات لدي الشركات المساهمة العامة الاردنية.

5- دراسة الفروقات الناتجة عن تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالايجارات في حقوق الملكية لدي الشركات المساهمة العامة الاردنية.

6- دراسة الفروقات الناتجة عن تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالايجارات في نسبة العائد على الاصول في الشركات المساهمة العامة الاردنية.

7- دراسة الفروقات الناتجة عن تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالايجارات في نسبة العائد على حقوق الملكية في الشركات المساهمة العامة الاردنية.

8- دراسة الفروقات الناتجة عن تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالايجارات في نسبة الدين إلى الاصول في الشركات المساهمة العامة الاردنية.

9- دراسة الفروقات الناتجة عن تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالايجارات في نسبة الدين إلى حقوق الملكية في الشركات المساهمة العامة الاردنية.

(5-1) أهمية الدراسة :

تتبع أهمية الدراسة من أن عقود الإيجار تعتبر من المصادر الرئيسية للتمويل التي تستخدمها الشركات الأردنية في تمويل الأصول، ولا تخلو القوائم المالية لمعظم الشركات المساهمة العامة من بند الإيجار سواءً في قائمة المركز المالي كعقود الإيجار التمويلي، أو في الإفصاحات وقائمة الأرباح

والخسائر كمصاريف إيجار لعقود الإيجار التشغيلي، وإن الأثر العالمي المقدر للتحويل من معيار المحاسبة الدولي IAS 17 إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 16 على الإلتزامات غير المعروضة والذي يقدر بـ 2.85 ترليون (2016 IASB) هو كبير ولا يمكن أن لا يطال هذا الأثر الشركات الأردنية، وبذلك يمكن تلخيص الأهمية بما يلي:

1- الأهمية النظرية : دراسة المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات وبيان أثر تطبيقه على القوائم المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية .

2- الأهمية العملية : تكمن الأهمية العملية في ضرورة الإلتزام بالمعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات من قبل الشركات الأردنية المساهمة العامة باعتبارها ملزمة بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS بموجب المادة 184 من قانون الشركات الأردني.

(6-1) مصطلحات الدراسة

- **العقد Contract :** إتفاقية بين طرفين أو أكثر يتم بموجبها إنشاء حقوق ومطلوبات إلزامية (الجعارات، 2017، ص 650).

- **عقد الإيجار Lease contract :** هو إتفاق يمنح المؤجر بموجبه للمستأجر مقابل دفعة معينة حق إستعمال أصل ما لفترة زمنية متفق عليها. (ميرزا، 2011، ص 123)

- **عقد الإيجار التمويلي Financing lease :** عقد إيجار يتم بموجبه تحويل مخاطر الملكية وحوافزها لأصل معين من المؤجر إلى المستأجر. (الجعارات، 2017، ص 676)

- **عقد الإيجار التشغيلي Operating lease :** عقد الإيجار الذي لا يتم تصنيفه كإيجار تمويلي . (الجعارات، 2017، ص 676)

- الحد الأدنى لدفعات الإيجار **Minimum Lease Payments** : هي الدفعات التي يجب تسديدها خلال مدة العقد، وبالنسبة للمستأجر تشمل أية مبالغ مضمونة سيتم دفعها، أما بالنسبة للمؤجر فتشمل أية قيمة متبقية مضمونة للمؤجر. (ميرزا، 2011، ص123)
- الممتلكات المستثمرة **Investment property** : هي عبارة عن أرض أو مبنى، أو كلاهما، محتفظ بها من قبل المالك أو المستأجر بموجب عقد إيجار تمويلي، لتحصيل الإيجار أو الإستفادة من الإرتفاع في القيمة. (ميرزا، 2011، ص407)
- السياسة المحاسبية **Accounting Policy** : هي المبادئ والأسس والأعراف والأحكام والممارسات المحددة التي تطبقها المنشأة في إعداد وعرض قوائمها المالية. (أبو نصار، وحميدات، 2014، ص128)
- الإيعتراف **Recognition** : إدراج بند معين في القوائم المالية يتوفر فيه شرطا الإيعتراف وهما احتمالية تدفق المنافع المستقبلية من وإلى المنشأة وامكانية قياس هذه المنافع بموثوقية. (جعارات، 2017، ص97)
- القيمة العادلة **Fair value** : السعر الذي يمكن الحصول عليه من بيع أصل أو لتسوية إلتزام في معاملة منتظمة بين مشاركين في السوق، في تاريخ القياس. (ميرزا، 2011، ص394)
- القيمة المتبقية المضمونة **Residual value**: قيمة محددة يكون للمؤجر الحق في طلبها من المستأجر مقابل شراء الأصل أو القيمة التي يتعهد المستأجر أو طرف ثالث على تسليمها للمؤجر. (صبان، وأبوالمكارم، ص278)

(7-1) حدود الدراسة

الحدود الزمانية: القوائم المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الاردنية للسنوات (2012-2016).

الحدود المكانية : الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي.

(8-1) محددات الدراسة

1. موضوع الدراسة لم يطبق بعد في الواقع العملي.
2. قلة الدراسات العلمية السابقة المرتبطة بنفس موضوع الدراسة على المستوى المحلي والعربي والعالمى.
3. محدودية المراجع التي تناولت موضوع الدراسة.
- 4- عدم إلتزام الشركات بالإفصاحات الواجبة للمعيار IAS 17 المتعلق بالإيجارات فيما يتعلق بالتزاماتها الإيجارية المستقبلية.
- 5- عدم توفر معلومات دقيقة للباحث فيما يتعلق بعقود الإيجار التشغيلي للشركات كعدد العقود وتواريخها.

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

(1-2) التمهيدي

(2-2) معيار المحاسبة الدولي IAS 17 : الإيجارات

(3-2) تصنيف عقود الايجار حسب المعيار IAS 17 : الإيجارات

(4-2) المعالجة المحاسبية لعقود الايجار حسب متطلبات المعيار IAS 17 : الإيجارات

(5-2) أسباب إصدار المعيار IFRS 16 : الإيجارات

(6-2) المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 16 : الإيجارات

(1-6-2) تحديد نطاق المعيار IFRS 16 : الإيجارات

(2-6-2) تعريف عقد الايجار حسب متطلبات المعيار IFRS 16 : الإيجارات

(3-6-2) تصنيف عقود الايجار حسب المعيار IFRS 16 : الإيجارات

(4-6-2) المعالجة المحاسبية لعقود الايجار حسب متطلبات IFRS 16 : الإيجارات

(5-6-2) أثر التغيير في السياسات المحاسبية حسب متطلبات المعيار IFRS16 : الإيجارات

(6-6-2) أهم الفروقات بين المعيار IFRS 16 والمعيار IAS 17 المتعلقين بالإيجارات

(7-6-2) الآثار المحاسبية المتوقعة لتطبيق المعيار IFRS 16 : الإيجارات على القوائم المالية

(8-6-2) خيارات التحول لتطبيق المعيار IFRS 16 : الإيجارات

(7-2) الدراسات السابقة

(8-2) ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

(1-2) التمهيد

يتضمن هذا الفصل عرضاً للأدب النظري الخاص بالمعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات من حيث المفهوم والأهمية من وجهة نظر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، وأسباب إصدار المعيار، والفروقات بين المعيار الحالي IAS 17 والمعيار الجديد IFRS 16 المتعلقين بالإيجار من حيث تصنيف عقود الإيجار بالنسبة للمستأجر والمؤجر، والمعالجة المحاسبية لديهما، والأثر على القوائم المالية، وكذلك إلقاء الضوء على التغذية الراجعة التي حصل عليها المجلس خلال فترة التحضير لإصدار المعيار، وسيتضمن أيضاً هذا الفصل عرضاً للدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الإيجارات وفق المعيار IAS 17، بالإضافة إلى الدراسات المتعلقة بالمعيار الجديد IFRS 16 المتعلق بالإيجارات.

(2-2) معيار المحاسبة الدولي IAS 17: الإيجارات

يهدف هذا المعيار إلى تحديد السياسات والمعالجة المحاسبية الواجب إتباعها من قبل المستأجر والمؤجر فيما يتعلق بالإيجارات سواءً كانت إيجارات تمويلية أو إيجارات تشغيلية، وكذلك الإفصاحات اللازمة ذات العلاقة، وقد عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) عقد الإيجار أنه اتفاق يمنح المؤجر بموجبه للمستأجر مقابل دفعة معينة حق إستعمال أصل ما لفترة زمنية محددة. (ميرزا، 2015، ص 123).

(2-3) تصنيف عقود الإيجار حسب المعيار IAS 17: الإيجارات

يعتمد تصنيف عقود الإيجار بموجب المعيار IAS 17 المتعلق بالإيجارات على مدى نقل المخاطر والحوافز المتعلقة بملكية الأصل من المؤجر إلى المستأجر، وبالتالي فعند إنتقال كافة المخاطر والحوافز المتعلقة بملكية الأصل من المستأجر الى المؤجر تصنف عقود الإيجار على أنها تمويلية، وعا ذلك، تصنف العقود كعقود إيجار تشغيلية. (الجعارات، 2017، ص 676-677)

وقد ركز مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في هذا المعيار على ضرورة الاعتراف بجوهر الاتفاقية وليس فقط بشكلها القانوني إستناداً إلى مفهوم الجوهر فوق الشكل (Substance over form)، فإذا ما أشارت شروط العقد الى تعرّض المستأجر بشكل محدود للمخاطر والحوافز المرتبطة بالأصل إلا أن جوهرها يشير الى غير ذلك فيعتمد الجوهر في عملية التصنيف. (ابونصار وحميدات، 2014، ص 265)

ويجب تصنيف عقد الإيجار على أنه تمويلي إذا تضمن أياً من الشروط التالية (IASB,

(IAS 17:10)

- 1- إنتقال ملكية الأصل في نهاية مدة العقد من المؤجر الى المستأجر.
- 2- يمتلك المستأجر خيار شراء الأصل بسعر أقل من قيمته العادلة عند ممارسة هذا الخيار، أي أن يكون متأكداً في بداية فترة الإيجار بأنه سيتم ممارسة هذا الخيار بدرجة معقولة.
- 3- أن تغطي مدة الإيجار معظم العمر النافع للأصل، ولم يحدد المعيار IAS 17 المتعلق بالإيجارات نسبة معينة إلا أن المعايير المحاسبية الأمريكية حددت المدة بما نسبته %75 من العمر النافع للأصل على الأقل.

4- أن تكون القيمة الحالية للحد الأدنى من دفعات الإيجار تساوي تقريباً القيمة العادلة للأصل، ولم يحدد المعيار 17 IAS المتعلق بالإيجارات هذا الحد، إلا أن معايير المحاسبة الأمريكية حددتها في نسبة 90% من القيمة العادلة للأصل على الأقل.

5- أن يكون الأصل المستأجر ذا طبيعة خاصة تمكن المستأجر دون غيره من الاستفادة من الأصل دون إجراء أي تعديل كبير، كأن يكون قد تم إحداث تغييرات على الأصل لتناسب المستأجر دون غيره.

6- قدرة المستأجر على إلغاء عقد الإيجار ويتحمل المستأجر بسبب ذلك الخسائر المتعلقة بإلغاء عقد الإيجار المتعلقة بإعادة تأهيل الأصل.

7- إستفادة المستأجر من الأرباح والخسائر الناتجة عن التغييرات في القيمة العادلة للقيمة المتبقية للأصل المستأجر بعد القيمة المتبقية المضمونة.

8- أن يكون للمستأجر الخيار بإعادة إستئجار الأصل لفترة ثانية بمبلغ يقل عن معدل الإيجار السوقي.

(2-4) المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار حسب متطلبات المعيار 17 IAS: الإيجارات

يستخدم المعيار 17 IAS المتعلق بالإيجارات نموذجين محاسبين مختلفين في المحاسبة عن عقود الإيجار، ويعتمد إختيار النموذج المحاسبي على تصنيف عقد الإيجار، وفيما يلي عرض لهذين النموذجين:

1- **المحاسبة عن الإيجار التمويلي:** يعترف المستأجر في بداية مدة العقد بالأصل المستأجر في جانب الموجودات ويتم تصنيفه ضمن فئة الأصول التي تحمل نفس الطبيعة، وكذلك يعترف بالإلتزام

المرتتب على العقد بجانب المطلوبات، ويكون الإقرار إما بالقيمة العادلة للأصل أو بالقيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات الإيجار أيهما أقل، ويستخدم المستأجر في احتساب القيمة الحالية معدل الخصم الوارد في إتفاقية الإيجار إن وجدت أو سعر الإقتراض الإضافي بحيث تتساوى القيمة الحالية لدفعات الإيجار مع القيمة العادلة للأصل. (IASB, IAS 17:20)

ويقوم المستأجر بتقسيم دفعات الإيجار إلى جزئين يتعلق الجزء الأول بالفائدة على التمويل ويعترف به كمصروف، أما الجزء الآخر فيخفض فيه الإلتزام القائم وفق أسلوب معدل الفائدة الفعّال. (الجعارات، 2017، ص 683)، كذلك يقوم المستأجر بإهلاك الأصل على مدى عمره النافع بموجب معيار المحاسبة الدولي IAS 16 المتعلق بالتملكات، المنشآت، والمعدات وبنفس السياسة المتبعة للأصول المماثلة، أما إذا كان لدى المستأجر تأكيد معقول بعدم إنتقال ملكية الأصل له فعند ذلك يتم إستخدام مدة العقد أو العمر النافع أيهما أقل. (ميرزا، 2015، ص 126)، أما بالنسبة للمؤجر فإنه يقوم ببداية العقد بتسجيل الإيجار التمويلي كحساب مدين في قائمة المركز المالي بقيمة مساوية لصافي الإستثمار في الإيجار ومن ثم يقوم بالإقرار بالدخل التمويلي مستنداً على نموذج يعكس معدل دوري ثابت للعائد على صافي إستثمارات المؤجر ويمثل العائد قيمة الإيجار الذي يحصل عليه المؤجر. (الجعارات، 2017، ص 683-684)

2- المحاسبة عن الإيجار التشغيلي: يقوم المستأجر بالإقرار بدفعات الإيجار كمصروف في قائمة الأرباح و الخسائر على مدار فترة العقد وفق أسلوب القسط الثابت ما لم يكن هناك طريقة منهجية أخرى تعطي إنعكاس أفضل للمخطط الزمني للفوائد الناجمة عن عقد الإيجار، أما الحوافز التي يمكن أن يحصل عليها المستأجر فيتم تخفيض مصروف الإيجار بها على مدى فترة العقد. (ابونصار وحميدات، 2014، ص 270-271)، أما بالنسبة للمؤجر فيبقى الأصل على حاله في قائمة المركز

المالي و يتم الاعتراف بالدخل المتحصل من الإيجار على مدى فترة العقد على أساس القسط الثابت ما لم يكن هناك طريقة منهجية أخرى تعطي انعكاس أفضل للمخطط الزمني الذي على أساسه تتخفف المنفعة من الأصل المستأجر، و يتم الاعتراف بالحوافز التي يمنحها المؤجر للمستأجر بتخفيض الإيراد المتحصل من الإيجار على مدى فترة العقد. (الجعارات، 2017، ص 684)

(2-5) أسباب إصدار المعيار IFRS 16 : الإيجارات

تجاوب مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB مع الإنتقادات التي أحاطت بالمعيار IAS 17 المتعلق بالإيجارات، وتتلخص هذه الإنتقادات فيما يلي:

1- فشل المعيار IAS 17 المتعلق بالإيجارات بتلبية إحتياجات مستخدمي القوائم المالية: إذ تؤمن نسبة كبيرة من مستخدمي القوائم المالية سواء كانوا مستثمرين أو محللين بأهمية الإلتزامات التي تصاحب عقود الإيجار التشغيلية، وبالتالي فإن عدم إظهارها في القوائم المالية يضطر المستخدمين إلى عمل تعديلات على هذه القوائم لتأخذ بعين الإعتبار تلك الإلتزامات، وتكون هذه التعديلات مبنية على المعلومات المقدمة ضمن الإفصاحات، إلا أن هذه المعلومات لا تكون كافية لعمل تعديلات يمكن الإعتماد عليها بموثوقية مما يضطر المستخدم إلى اللجوء إلى التقديرات و الإفتراضات، و عادة ما تكون نتائجها إما تضخيم لهذه الإلتزامات أو تقليلها عن الواقع. وحيث أن عقود الإيجار هي نوع من أنواع التمويل أو الأقتراض، فقد وجد مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB أنه من الضروري إظهارها في القوائم المالية من أجل زيادة شفافية هذه القوائم، وبالتالي إعطاء فرصة لمستخدم القوائم المالية الذي لا يمتلك الخبرة الكافية لإستخراج المعلومات المتعلقة بهذه الإلتزامات من الإفصاحات وعمل التقديرات اللازمة لإتخاذ قرار مبني على معلومات واضحة وشفافة، حيث أن القواعد التي تحدد

تصنيف العقود في المعيار الحالي IAS 17 المتعلق بالإيجارات تترك المجال للحكم الشخصي والإجتهاد إضافة إلى النية في تصنيف عقود الإيجار إلى تمويلية أو تشغيلية، "ويرتبط ذلك بنية المنشأة المعتمد على الجوهر وليس على شكل الإيجار" (الجعرات، 2017، ص682)، ونتيجة لذلك فانه يمكن تصنيف نفس العقد بشكل مختلف من شركة لأخرى وبالتالي تكون المعالجة المحاسبية مختلفة، مما ينعكس على القوائم المالية بشكل مختلف يضعف من امكانية المقارنة. (IASB, 2016)

كذلك وجد المجلس أن غياب المعلومات المتعلقة بعقود الإيجار والتزاماتها عن القوائم المالية للشركات، يؤدي إلى عدم إعطاء صورة كاملة لمستخدمي القوائم المالية عن المركز المالي للشركة وبالتالي عدم قدرتهم على المقارنة بين القوائم المالية للشركات التي تقتض لشراء أصولها والشركات التي تستأجر أصولها دون إدخال التقديرات الخاصة بهذه الإلتزامات. (IASB, 2016)

2- يعطي المعيار IAS 17 المتعلق بالإيجارات المجال للشركات بالتلاعب في تصنيف العقود عند الحاجة بإظهارها بالقوائم المالية أو عدم إظهارها، وقد يكون هناك أسباب تدفع الشركات إلى تصنيف عقودها الإيجارية إلى عقود تشغيلية بدلا من تصنيفها كعقود تمويلية، لما لذلك من أثر إيجابي على قوائمها المالية وأيضاً على النسب المالية الرئيسية (IASB, 2016) ، وتصبح هذه الممارسة مفضلة للشركات عندما يرتبط تقييم أداء الشركة وحوافز الإدارة بهذه النسب.

3- يرى المنتقدون للمعيار IAS 17 المتعلق بالإيجارات أن هناك تضارب وعدم إتساق بين المعيار IAS 17 المتعلق بالإيجارات والإطار المفاهيمي للقوائم المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، فحق إستخدام الأصل والإنتفاع به الذي يحصل عليه المستأجر بموجب عقد الإيجار يلبي تعريف الأصل في الاطار المفاهيمي، كما أن تعهد المستأجر بدفع الإيجار طوال مدة العقد يلبي

تعريف الإلتزام، إلا أن تصنيف الإيجار لإيجار تشغيلي يُبقي الأصل والإلتزام المترتبين على العقد خارج القوائم المالية للمستأجر (IASB,2016)

(2-6) المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 16: الإيجارات

يحدد معيار IFRS 16 السياسات الواجب إتباعها من قبل المؤجر والمستأجر في الإعتراف والقياس، وعرض عقود الإيجار في القوائم المالية، إضافة إلى الإفصاحات الواجبة، كما يهدف هذا المعيار إلى ضمان قيام المستأجر والمؤجر بعرض معلومات ملائمة ذات علاقة وتمثل بشكل صادق المعاملات الإيجارية في القوائم المالية. (IASB,IFRS 16:1)

(2-6-1) تحديد نطاق معيار IFRS 16: الإيجارات

جاء المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات ليحل محل المعايير والتفسيرات التالي (IFRS 16:3):
- المعيار IAS 17 المتعلق بالإيجارات.

- التفسير IFRIC 4 المتعلق بتحديد مدى احتواء الاتفاقية على شق إيجاري Determining Whether An Arrangement Contains A Lease

- التفسير SIC 15 المتعلق بالإيجارات التشغيلية - الحوافز Operating Leases - Incentives

- التفسير SIC 27 المتعلق بتقييم المعاملات التي تحتوي في جوهرها على الصورة القانونية لعقد الإيجار Evaluating The Substance Of Transactions Involving The Legal Form Of A Lease

هذا وقد إستثنى المعيار إتفاقيات الإيجار المرتبطة بالتنقيب عن الموارد الطبيعية كالبتترول والغاز، وكذلك إتفاقيات الترخيص للأفلام والألعاب، وبراءات الإختراع، وحقوق الطبع وما شابهها، وكذلك إستثنى المعيار IFRS 16 أيضا الأصول الخاضعة في قياسها لمعايير أخرى مثل الأصول البيولوجية

المقتناة من قبل المستأجر، والتي يتم المحاسبة عنها وفق المعيار IAS 41 المتعلق بالزراعة، والممتلكات المقتناة من قبل المستأجرين التي تعامل كممتلكات مستثمرة الخاضعة لمعيار IAS 40 المتعلق بالممتلكات المستثمرة. (جعارات، 2017، ص676)

(2-6-2) تعريف عقد الايجار حسب متطلبات المعيار IFRS 16: الإيجارات

هو العقد الذي يعطي للمستأجر الحق في إستخدام أصل معين لمدة زمنية محددة مقابل منفعة للمؤجر. (IASB,IFRS 16: APPENDIX A) ويتطلب تحديد فيما إذا كان العقد تأجيرياً توفر شرطين أساسيين هما:

- 1- أن يكون الأصل محددًا ومعرفًا بالعقد وبالتالي لا يملك المؤجر الحق بإستبداله.
- 2- أن يكون لدى المستأجر السيطرة التامة على الأصل والمنافع التي يمكن الحصول عليها منه. (IASB,IFRS 16:9)، وقد أوجب المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات التمييز ما بين عقود الإيجار وعقود الخدمات، فإذا ما احتوى العقد على جزء يمثل خدمة ذات سعر قابل للتحديد فيجب الفصل بين مكونات العقد. (IASB,IFRS 16:BC105)

(2-6-3) تصنيف عقود الايجار حسب المعيار IFRS 16: الإيجارات

ألغى المعيار IFRS 16 نظام تصنيف العقود المتبع في المعيار IAS 17 المتعلق بالإيجارات وبذلك أصبحت العقود الإيجارية جميعها تصنف كعقود ايجار تمويلي، وقد سمح المعيار بتصنيف الايجار كتشغيلي في نطاق ضيق وفي حالتين فقط وهما:

- 1- أن تكون مدة العقد أقل من 12 شهر وأن لا يحتوي العقد على خيار الشراء.
- 2- أن تكون القيمة الإيجارية غير هامه نسبياً (مثل اجهزة الحاسوب الشخصي، أو معدات بسيطة للمكتب). (IASB,IFRS 16:5,6)

(2-6-4) المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار حسب متطلبات المعيار IFRS 16 :

الإيجارات

يستخدم معيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات نموذج حق الاستخدام (Right-Of-Use Asset) في تصنيف عقود الإيجار والمحاسبة عنها، وألزم الشركات بتصنيف إيجاراتها كإيجارات تمويلية، وبالتالي الاعتراف بالأصل والالتزام المترتب على الإيجار في القوائم المالية، وفيما يلي عرض لمتطلبات المحاسبة عن الإيجارات من وجهة نظر المستأجر والمؤجر:

1- محاسبة الإيجار من وجهة نظر المستأجر: يعترف المستأجر في بداية مدة العقد بالأصل المستأجر في جانب الموجودات ويصنف كأصل مع حق الإنتفاع أو الإستخدام (Right Of Use Asset) ويتم الاعتراف بالالتزام المترتبة على الإيجار في جانب المطلوبات. (IASB,IFRS 16:22)، ويتم الاعتراف بالأصل المستخدم في بداية العقد بقيمة الإلتزام المترتب على الإيجار مضافا إليه أية تكاليف مباشرة يتحملها المستأجر، وفي حال حصول المستأجر على حوافز من المؤجر أو قيامة بعمل دفعات سابقة لتاريخ العقد يتم احتسابها وعمل التعديلات اللازمة على القيمة المعترف بها. (IASB,IFRS 16:24)، ويتم قياس الأصل المستخدم لاحقاً بالتكلفة مطروحاً منها الإهلاك المتراكم وأي خسائر إنخفاض بالقيمة إلا إذا:

أ- كان الأصل المستخدم أصلاً مستثمراً أو ممتلكاً (أي أراضي أو مباني)، ويستخدم المستأجر القيمة العادلة في قياس الممتلكات المستثمرة بموجب المعيار IAS 40.

ب- كان الأصل المستخدم جزءاً من الممتلكات، المنشآت والمعدات التي يستخدم المستأجر في قياسها أسلوب إعادة التقييم بموجب المعيار IAS16 المتعلق بالممتلكات، المنشآت والمعدات

(IASB,IFRS 16:29:30:34:35).

أما بالنسبة للإلتزامات المترتبة على عقد الإيجار فيتم الإعتراف بها في بداية الإيجار بالقيمة الحالية للدفعات المترتبة على العقد، ويستخدم المستأجر في إحتساب القيمة الحالية معدل الخصم الوارد في إتفاقية الإيجار إن وجدت أو سعر الإقتراض الإضافي للمستأجر. (IASB,IFRS16:26)، كذلك يتم تضمين دفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل فائدة معين عند الإعتراف بالإلتزام المترتب على عقد الإيجار، بالإضافة إلى الإعتراف بالمبالغ المتوقع أن يدفعها المستأجر مثل ضمانات القيمة المتبقية. (IASB, IFRS 16:27)

2- محاسبة الإيجار من وجهة نظر المؤجر: لم يحدث تغيير يذكر على محاسبة عقود الإيجار من طرف المؤجر في المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات عما كان مطبقاً في المعيار IAS 17 المتعلق بالإيجارات، والتي تم التطرق إليها سابقاً في معرض الحديث عن المعيار IAS 17.

(2-6-5) أثر التغيير في السياسات المحاسبية حسب متطلبات المعيار IFRS 16 :

الإيجارات

عندما يتم التغيير في السياسات المحاسبية بناءً على متطلبات المعيار المحاسبي الجديد IFRS 16 المتعلق بالإيجارات، فيجب المحاسبة عن هذا التغيير وفقاً للأحكام الانتقالية المحددة في ذلك المعيار، وقد اعطى المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات لمعدّي القوائم المالية الخيار ما بين تطبيق المعيار بأثر رجعي على القوائم المالية خلال الفترات السابقة، أو الإكتفاء بإعادة إحتساب الأرصدة الأفتتاحية وبيان أثر التعديل على القوائم المالية المقارنة، كما سمح المعيار لمعدّي التقارير المالية بعدم الرجوع الى العقود التي سبق إبرامها عن موعد تطبيق المعيار بغرض إعادة تصنيفها.

(2-6-6) أهم الفروقات بين المعيار IFRS 16 والمعيار IAS 17 المتعلقين

بالإيجارات

أحدث المعيار الجديد IFRS 16 المتعلق بالإيجارات بعض المفاهيم والتصنيفات والمعالجات المحاسبية الجديدة التي لم تكن موجودة في المعيار IAS 17، ونتيجة لذلك ظهرت بعض الفروقات الهامة التي يمكن حصرها فيما يلي:

- مفهوم عقد الإيجار : لم يتغير تعريف عقد الإيجار بشكل كبير بين المعيارين إلا أن التركيز في المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات أصبح بشكل أكبر على قدرة المستأجر في السيطرة والتحكم بالأصل المحدد (Control) كذلك ضرورة الفصل بين مكونات العقد في حال إحتوى العقد على شق غير إيجاري قابل للتحديد.

- التصنيف والمعالجة المحاسبية : ألغى المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات تصنيف عقود الإيجار التشغيلية لتصبح كافة الإيجارات تصنف كإيجارات تمويلية بإستثناءين اثنين تم ذكرهما سابقا ويتوقع أن يكونا نادرين، مما إستدعى حدوث تغيير في المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار عما كان في المعيار IAS 17 المتعلق بالإيجارات، حيث ألغى المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات النموذجين المحاسبين السالف ذكرهما في المعيار IAS 17 المتعلق بالإيجارات واستبدلها بنموذج حق إستخدام الأصل (Right Of Use Model) وبالتالي لم يعد هناك أية عقود ايجارية خارج القوائم المالية للمستأجر إلا في الحالتين النادرتين.

(2-6-7) الآثار المحاسبية المتوقعة لتطبيق المعيار IFRS 16: الإجراءات على

القوائم المالية

إن عملية التحول لتطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإجراءات تؤدي إلى حدوث أثراً محاسبياً ظاهراً على القوائم المالية للمستأجر على النحو التالي:

- قائمة المركز المالي :

إن حصر تصنيف عقود الإيجار بموجب المعيار الجديد IFRS 16 المتعلق بالإجراءات إلى نوع واحد وهو العقود التمويلية، سوف يؤدي إلى الإعتراف بكافة الإجراءات التي كانت تصنف كإجراءات تشغيلية بموجب المعيار IAS 17 المتعلق بالإجراءات كأصول في قائمة المركز المالي وأيضاً الإعتراف بالإلتزامات المترتبة على تلك العقود في جانب المطلوبات مما سيؤدي إلى تضخيم في الأصول والمطلوبات، خاصة في الشركات التي تستخدم عقود الإيجار التشغيلي بشكل كثيف مثل قطاع الطيران، الشحن البحري، و تجارة التجزئة.

- قائمة الأرباح والخسائر :

إستناداً إلى المعيار IAS 17 المتعلق بالإجراءات فإن المصروفات المتعلقة بالعقود التشغيلية كانت تظهر في قائمة الأرباح والخسائر على شكل دفعات متساوية كمصروف إيجار تحت تصنيف المصاريف التشغيلية، أما وفق المعيار الجديد IFRS 16 المتعلق بالإجراءات فإن تصنيف المصروفات سيتغير من مصروف إيجار تحت بند المصروفات التشغيلية الى مصروف اهتلاك، ويتم تصنيف الفوائد المترتبة على الدفعات كتكاليف تمويلية، مما يعني أن الدفعات لن تكون متساوية كما في المعيار IAS 17 وإنما ستكون متناقصة بحيث يكون مصروف الفائدة في السنوات الأولى أعلى،

وبالتالي تكون الدفعات أيضا أعلى وتبدأ بالإنخفاض كلما تم تسديدها مع مرور الوقت، وبالتالي فإن تغيير تصنيف المصروف من مصروف إيجار تحت بند المصروفات التشغيلية إلى مصروف إهلاك وفائدة سوف يؤثر على الأرباح التشغيلية والنسب المالية المتعلقة بها، كما أنه سيؤدي إلى تخفيض الأرباح في السنوات الأولى لعقود الإيجار لتعود وترتفع مع إقتراب العقد إلى نهايته.

- قائمة التدفقات النقدية :

إن التغيير من المعيار IAS 17 إلى المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات لن يكون له أثر على إجمالي التدفقات النقدية للشركة، لأن الشركة ملتزمة بتسديد الدفعات المترتبة عليها للمؤجر، لكن يظهر الفرق بين المعيارين IAS 17 و IFRS 16 المتعلقين بالإيجار بتصنيف الدفعات النقدية، ووفقاً للمعيار IAS 17 المتعلق بالإيجارات كان يتم تصنيف دفعات مصروف الإيجار كتدفقات نقدية تشغيلية ، أما وفق المعيار الجديد IFRS 16 المتعلق بالإيجارات فإن الدفعات النقدية التي سوف تسدها الشركة للمؤجر سوف يتم تصنيفها كتدفقات نقدية تمويلية، وبالنسبة للفائدة فيمكن أيضا تصنيفها تحت نفس البند أو كتدفقات نقدية تشغيلية حسب الممارسات المتبعة لدى الشركة.

(2-6-8) خيارات التحول لتطبيق المعيار IFRS 16: الإيجارات

أتاح المعيار IFRS 16 للشركات خيارات متعددة للتطبيق عند دخول المعيار حيز التنفيذ في تاريخ 2019/1/1، وهدف مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB من إتاحة هذه الخيارات للشركات إعطاء المجال لها للمفاضلة ما بين تكلفة تطبيق المعيار وما بين إمكانية مقارنة القوائم المالية، وحيث ان طريقة تطبيق المعيار ستؤثر على:

- 1- القيمة التي سيسجل بها الاصل والالتزام.
- 2- أرباح الشركة وعتجاه الأرباح للسنوات التي تلي تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات.

3- التكلفة، الموارد والوقت الذي ستسخره الشركة لتطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات.

وجب على الشركة دراسة كافة الخيارات والمفاضلة بينها لتحقيق مصالحها وايضا الاخذ بعين

الاعتبار اصحاب المصالح المرتبطين بها Stakeholders.(KPMG, 2016)

وفيما يلي عرض لخيارات التطبيق:

1- من حيث تعريف عقود الايجار:

حيث أن تعريف عقد الإيجار قد طرأ عليه تغيير في معيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات عما كان

عليه في المعيار السابق IAS 17 لذلك اتاح المعيار الجديد للشركات استخدام احدى الطرق التالية :

أ- تقوم الشركة باعادة دراسة وتصنيف كافة عقودها الإيجارية للتأكد من أن التعريف الجديد لعقد

الايجار ينطبق عليها كما ينص المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات وبالتالي يمكن استثناء

عقود كانت تصنف كعقود ايجار تشغيلي ضمن المعيار IAS 17 أو التفسير 4 IFRIC ولا

تصنف كذلك من خلال المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات مثل عقود شراء الطاقة (Power

Perches Agreement).

ب-تقوم الشركة بتطبيق المعيار الجديد IFRS 16 المتعلق بالإيجارات على كافة العقود التي سبق

للشركة تصنيفها كعقود إيجار ضمن المعيار IAS 17 قبل فترة دخول المعيار الجديد حيز

التنفيذ، على أن تقوم بتصنيف عقودها الجديدة التي يبدأ تاريخها بعد فترة دخول المعيار IFRS

16 المتعلق بالإيجارات حيز التنفيذ ضمن التصنيف الجديد الذي نص عليه المعيار IFRS

16.(KPMG,2016)

2- من حيث مدة العقد وقيمتة:

اتاح المعيار الجديد IFRS 16 المتعلق بالإيجارات للشركات استثناء العقود ذات المدة الزمنية الأقل من 12 شهر من تطبيق المعيار، كما أعطى الخيار بأن تفصل الشركة تلك العقود عن عقودها القديمة عند التطبيق أو أن تبقي عليها ضمن حزمة عقودها القديمة وتطبق المعيار على العقود الجديدة، كذلك الأمر بالنسبة للعقود ذات القيمة القليلة نسبيا، إذ سمح المعيار بإبقائها ضمن حزمة عقود الشركة القديمة وتطبيق المعيار على الحزمة ككل، او فصلها عن الحزمة واستثنائها من التطبيق، وإذا ما قررت الشركة استثناء تصنيف معين من الاصول المستأجرة بسبب قيمة العقد، فلا يجوز للشركة ان تطبق المعيار مستقبلا على نفس فئة تلك الاصول لما في ذلك من تعارض في السياسة المحاسبية. (Deloitte,2016)

3- من حيث السياسة المحاسبية:

سمح المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات للشركات بتطبيق المعيار على عقودها الإيجارية بأثر رجعي (Retrospective Approach) أو بأثر رجعي معدل (Modified Retrospective Approach)، وفيما يلي بيان هذين الأسلوبين:

أ- الأثر الرجعي (Retrospective Approach):

تطبق الشركات المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات على كافة عقودها الإيجارية بأثر رجعي بما يتناسب مع المعيار IAS 8 المتعلق بالتغير في السياسات والتقديرات المحاسبية اللاحقة، حيث تقوم الشركات :

1- بإعادة تعديل البيانات المالية المتعلقة بعقودها الإيجارية في قوائمها المالية المقارنة.

2- الإعراف بتلك التعديلات في حقوق الملكية وتعديل رصيدها الافتتاحي في اقرب مدة زمنية

لقوائمها المالية. فتطبيق المعيار في 2019/1/1 باثر رجعي يعني تعديل البيانات المالية لسنة

2017، وتعديل الرصيد الافتتاحي لحقوق الملكية لسنة 2018.

ويتطلب التطبيق بأثر رجعي توفر كافة المعلومات التاريخية المتعلقة بمعاملاتها الإيجارية منذ لحظة

دخولها حيز التنفيذ، كالدفعات السابقة وسعر الخصم، كذلك المعلومات التاريخية التي بنت عليها

الادارة في ذلك الوقت تقديراتها لتجديد العقود أو فسخها، إستهلاك الأصول ذات حق الإستخدام،

تخفيض قيمتها وإعادة تقييمها، وتقديرات القيمة المتبقية من الأصل بعد الإستهلاك إن وجدت. لذا

يمكن القول أن تطبيق المعيار باثر رجعي هي عملية صعبة تتطلب معلومات كثيرة وتقديرات قد لا

تكون متوفرة لدى ادارة الشركة عند تطبيق المعيار، عدا عن التكلفة المرتفعة. (Deloitte,2016)

ب- الأثر الرجعي المعدل (Modified Retrospective Approach):

ان خيار استخدام طريقة الأثر الرجعي المعدل التي اتاحها المعيار IFRS 16 للشركات لا يتطلب

منها اعادة تعديل بياناتها المالية للسنوات المقارنة، وانما تكفي الشركات بتطبيق المعيار على الفترة

التي يدخل بها المعيار الجديد حيز التنفيذ، وأي تعديلات تطراً على حقوق الملكية نتيجة تطبيق

المعيار IFRS 16 يتم تعديلها على الرصيد الافتتاحي لحقوق الملكية في الفترة نفسها.

ولمعرفة قيمة الالتزامات المترتبة على الشركة من عقود الايجار التشغيلي، تقوم الشركة باحتساب القيمة

الحالية للدفعات المستقبلية المتبقية لعقودها الإيجارية منذ لحظة دخول المعيار IFRS 16 حيز التنفيذ

وحتى تاريخ انتهاء تلك العقود باستخدام سعر فائدة الاقتراض للشركة عن نفس الفترة، ويتم الاعتراف

بتلك القيمة في جانب الالتزامات من قائمة المركز المالي للشركة.

اما فيما يتعلق باحتساب قيمة الاصول ذات حق الاستخدام (Right Of Use Assets) فقد اتاح المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات للشركات خيارين عند التطبيق الاولي للمعيار، إما الاعتراف بها بنفس قيمة الإلتزام المحتسبة مضافا اليها أي دفعات مدفوعة مقدما أو مطروحا منها أي دفعات مستحقة ولم تسدد، أو تقوم الشركة باحتساب القيمة الحالية للدفعات المستقبلية المترتبة على تلك العقود منذ لحظة دخولها حيز التنفيذ وباستخدام سعر فائدة الاقتراض الحالي للشركة، ثم تقوم الشركة باحتساب الاستهلاك المترتب على تلك الاصول عن الفترات السابقة وطرحه من قيمة الدفعات المحتسبة، والاعتراف بالقيمة المتبقية بجانب الاصول في قائمة المركز المالي للشركة، اما الفرق بين قيمة الاصول ذات حق الاستخدام والالتزامات فيتم تخفيضها من الرصيد الافتتاحي لحقوق الملكية للشركة عن الفترة الحالية.(KPMG,2016)

وتكون المفاضلة هنا ما بين الخيارين بتكلفة اقل باستخدام الخيار الثاني، ولكن على حساب ارصدة مشوهة للارباح و الخسائر الى حين انتهاء مدة كل عقد من تلك العقود.

كذلك اتاح المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات للشركات استخدام الخيار الاول او الثاني على كل عقد على حد، أي تستطيع الشركة استخدام طريقة مختلطة ما بين الخيارين السابقين.
(KPMG,2016)

(7-2) الدراسات السابقة

وباستعراض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، بهدف الإفادة من إجراءاتها المنهجية والأدب النظري فيها، حيث سيتم إستعراض هذه الدراسات حسب تسلسلها الزمني على النحو التالي:

- دراسة Imhoff, Lipe ,Wright (1991) بعنوان :

Operating leases: Impact of constructive capitalization

قام الباحثون بدراسة أثر رسملة عقود الإيجار التشغيلي على القوائم المالية لشركة ماكدونالدز الامريكية للوجبات السريعة، وقد استخدموا في دراستهم المنهج التحليلي من خلال طريقة الرسملة البناءة (constructive capitalization method) و قد خلصت دراستهم الى ان رسملة عقود الايجار التشغيلي للشركة المذكورة أدت الى تضخم في أصول الشركة بمقدار 8.8% وزيادة في التزامات الشركة بمقدار 21%، أما العائد على الاصول فقد انخفض بمقدار 9% مع ارتفاع بنسبة الدين الى حقوق الملكية بمقدار 30%، ولم تظهر الدراسة وجود أثر على حقوق الملكية، وقد أوصت الدراسة بضرورة اظهار الالتزامات المترتبة على عقود الايجار التشغيلي في القوائم المالية للشركات لما لها من أثر على تلك القوائم و لكي تعزز من شفافية هذه القوائم و لما لها من أثر على التمثيل الصادق للمعلومات المالية للشركات.

- دراسة (Bradbury, Bennett (2003)، بعنوان : " Capitalization Noncancelable Leases "

تحدثت هذه الدراسة عن الحراك والنقاش المجتمعي بين المجمعيات المهنية للمحاسبة في الدول المتقدمة والمنظمات والهيئات المحاسبية الدولية فيما يتعلق بالإتجاه برسمة عقود الإيجار التشغيلي غير القابلة للألغاء. وحيث أن معظم الدراسات والأبحاث التي سبقت هذه الدراسة تمت على بيانات لشركات أمريكية، ونظراً لإمكانية وجود إختلاف بين عقود الإيجار التشغيلي للشركات الأمريكية وغير الأمريكية، من حيث فترة عقد الإيجار، معدلات الخصم، وخيارات التجديد، وبالتالي فإن نتائج هذه الدراسات قد لا تنطبق على الشركات غير الأمريكية، لذا جاءت هذه الدراسة لتقيس أثر رسملة عقود الإيجار التشغيلي على الشركات المدرجة في سوق الأسهم النيوزلندي، وقد طبقت هذه الدراسة على عينة تتكون من (38) شركة من قطاعات مختلفة، وقد إستخدم الباحث نموذج Imhoff et.al (1991)

لإحتساب القيمة الحالية للدفعات المستقبلية للإيجار، وقد أظهرت النتائج أن رسملة الإيجارات التشغيلية كان لها أثر جوهري على الإلتزامات المسجلة ومن ثم على النسب المالية المستخرجة منها، إذ أظهرت النتائج زيادة بنسبة 22% على مجموع المطلوبات، أما بالنسبة للزيادة في الموجودات فكانت بنسبة 8.8%.

- دراسة (محضار، 2005) بعنوان: "محاسبة عقود الإيجار: دراسة تطبيقية في شركة طيران

الخطوط الجوية اليمنية"

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح عقود الإيجار بأنواعها المختلفة مع إلقاء الضوء على عقود الإيجار التمويلي من حيث المفهوم والمزايا والعيوب والمشاكل المحاسبية المرتبطة به، مع التركيز على قرارات التأجير التمويلي وكيفية تقييم هذه القرارات والعوامل المؤثرة فيها، وتحليل المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية والأمريكية والبريطانية، ودراسة المقترح الجديد من مجموعة G4+1 (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، وإيطاليا)، وأوصى الباحث بضرورة إعادة النظر في الأنظمة والقوانين ذات العلاقة بقطاع البنوك لما لهذه القوانين من تأثير على السياسات والإجراءات المحاسبية المتعلقة بعقود الإيجار مثل قانون البنوك التجاري اليمني رقم 38 لسنة 1998 وأيضاً ضرورة الإسراع في إصدار قانون الإيجار التمويلي من خلال تشكيل لجنة من ذوي الكفاءة و الخبرة لتحديد القواعد والمبادئ المحاسبية الواجب إتباعها في نشاط التأجير التمويلي، بالإضافة إلى ذلك أوصى الباحث شركة الخطوط الجوية اليمنية بضرورة التمييز بين عقود التأجير التمويلي والتشغيلي لتحقيق الموضوعية في القياس وتوسيع مستوى الإفصاح عن هذه العقود باستخدام أساليب الإفصاح المناسبة والملائمة لتوفير المعلومات الكافية عن عقود الإيجار، وأوصى الباحث الجهات المعنية بتشجيع الإستثمار في اليمن عن طريق السماح للبنوك بتأسيس شركات التأجير التمويلي من خلال

قانون تشجيع الإستثمار وجذب الشركات الدولية لإدخال التكنولوجيا الحديثة داخل البلاد والاستفادة من خبرتها في تأسيس هذا النشاط و كيفية إدارته.

- دراسة جندي(2008) بعنوان : " تطوير إستراتيجية للتأجير التمويلي للطائرات التجارية من قبل البنوك المحلية والأجنبية العاملة في الأردن"

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد حلول لمشكلة عزوف البنوك الاردنية عن تقديم خدمة التأجير التمويلي لشركات الطيران المحلية، واستخدم الباحث الإستبانة كأداة لبحثه، حيث تم توزيعها على مديري دوائر التسهيلات من ذوي الخبرات الواسعة في مجال الإئتمان المصرفي في البنوك المحلية والأجنبية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن خدمة تمويل إستتجار الطائرات ما زالت في مراحلها الأولى وذلك بسبب غياب المعرفة والدراية فيما يتعلق بالتأجير التمويلي للطائرات، وعدم رغبة البنوك في الإستثمار في تمويل إستتجار الطائرات حيث لم يشارك في عملية التأجير التمويلي للطائرات سوا بنك واحد بالماضي وحتى الآن، وذلك بسبب وجود المنافسة الشديدة من قبل البنوك الأجنبية العاملة في الخارج ذات المعرفة والدراية بهذه الخدمة واعتمادها من قبل شركات الطيران المحلية، وعزوف أعضاء مجلس إدارة البنوك عن منح موافقة لهذا التمويل وأوصت الدراسة بضرورة إستحداث إستراتيجية طويلة الأمد من خلال قيام البنوك بالبدء بتقديم خدمة التأجير التمويلي كبديل عن صفقات شراء الطائرات التجارية مباشرة لشركات الطيران العاملة وخاصة الشركة الوطنية (الملكية الاردنية).

- دراسة Fulbier ، Silva و Pferdehirt (2008) بعنوان:

"Impact of Lease Capitalization on Financial Ratios of listed German Companies"

جاءت هذه الدراسة تعقياً على المشروع البحثي الذي اطلقت عليه مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في عام 2002 المتعلق بمحاسبة عقود الايجار، وقد هدفت الدراسة لقياس أثر تطبيق المقترحات في ذلك المشروع المتعلقة بمعاملة عقود الايجار التشغيلي كايجار تمويلي من حيث المعالجة المحاسبية، وقياس ذلك الاثر على القوائم المالية والنسب المالية الرئيسية لعينة تتكون من 90 شركة من أصل 122 شركة مدرجة في السوق الالمانى، وقد استخدم الباحثون نموذج Imhoff (1997-1991) لرسملة عقود الايجار التشغيلي المفصح عنها في القوائم المالية للشركات موضع الدراسة، وقد خلص الباحثون الى ان نقل تلك الالتزامات من الافصاحات الى القوائم المالية سوف يؤدي الى ارتفاع نسبة الدين الى حقوق الملكية بمقدار 8%، وانخفاض في نسبة الاصول المتداولة الى اجمالي الاصول بمقدار 3.9%، اما العائد على الاصول فقد انخفض بنسبة 15.6% وارتفاع بنسبة العائد على حقوق الملكية، وقد جاءت نتائج هذه الدراسة مؤيدة لما سبقها من دراسات في نفس الموضوع باستثناء نسبة العائد على حقوق الملكية.

-دراسة Kostolansky , Stanko (2011) بعنوان: "The Joint FASB/IASB Lease

Project: Discussion and Industry Implications"

استخدم الباحثان المنهج التحليلي لقياس أثر رسملة عقود الايجار التشغيلي المفصح عنها في القوائم المالية للشركات المكونة للعينة، هذا وقد تكونت العينة من المئة شركة المكونة لمؤشر ستاندراند بور 100 (S&P100)، استخدم الباحثان طريقة الرسملة البناءة (Constructive capitalization) method) في قياس الأثر، وقد اختلفت هذه الدراسة عن سابقتها في أن الباحثين استخدموا أكثر من

سر فائدة لاحتساب القيمة الحالية للدفعات المستقبلية للايجار، وقد جاءت نتائج هذه الدراسة لتدعم نتائج الدراسات التي سبقتها حيث تضخمت الاصول بمقدار 5.93%، و 5.1%، و 4.44% عند نسب فائدة 3%، 6%، و 9% على التوالي، أما المطلوبات فقد زادت بنسبة 12.1%، 10.39%، و 9.45% عند نسب الفائدة السابقة، وقد افضت الدراسة ايضا الى ارتفاع في نسبة الدين الى الاصول وانخفاض في العائد على الاصول، وقد جاءت توصيات الباحثين مؤيدة لما جاء من مقترحات في المشروع المشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بضرورة اظهار كافة الالتزامات المترتبة على الايجار التشغيلي في القوائم المالية بدلا من الإفصاحات لما لذلك من أثر على شفافية تلك القوائم.

– دراسة (2013) Tai, B, Y بعنوان: "Constructive Capitalization of

"Operating Leases in the Hong Kong Fast-Food Industry"

هدفت هذه الدراسة الإستكشافية إلى الوقوف على المشاكل المحتملة، التي يمكن أن تواجه شركات مطاعم الوجبات السريعة في هونج كونج حال صدور معيار جديد لمحاسبة الإيجارات، يطابق لما جاء في مسودة العرض التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB في سنة (2010)، وقد إستخدم الباحث المنهج النوعي لإجراء هذه الدراسة، أمّا عن عينة الدراسة، فقد احتوت على شركتين للوجبات السريعة تمتلكان سلسلة من المطاعم المستأجره إيجاراً تشغيلياً، وقد إعتد الباحث على القوائم المالية المنشورة للشركتين عن الفترة مابين 2008-2011 في الحصول على المعلومات، وقد خلص الباحث في دراسته إلى أن تطبيق ما جاء في مسودة العرض الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB المتعلقة بالإيجارات سيكون له أثر جوهري على القوائم المالية للشركات موضع الدراسة، من حيث تضخم الأصول والمطلوبات، وانخفاض في نسبة العائد على الموجودات من 16.2% إلى

5.2% وارتفاع بنسبة الدين الى حقوق الملكية من 0.69% الى 14.17% وقد أوصى الباحث بضرورة قيام الشركات بوضع إستراتيجيات عملية وفعالة للتعامل مع الآثار المتوقعة لرسملة الإيجارات التشغيلية، والتي من الممكن أن تسبب أزمة للشركات.

- دراسة **Karen Wong, Mahesh Joshi** (2015) بعنوان **"The Impact of Lease Capitalization on Financial Statements and Key Ratios: Evidence From Australia"**

تناولت هذه الدراسة المسودة التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB) لعام 2013 المتعلقة بمحاسبة الايجارات، والأثر الذي يمكن أن يحدثه المعيار الجديد في حال صدوره، وقد هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على التغييرات المقترحة وأثر هذه التغييرات على القوائم المالية والنسب المالية الرئيسية للشركات الاسترالية المدرجة في بورصة سيدني، وقد تكونت عينة الدراسة من 170 شركة من مختلف القطاعات، إستخدم الباحث نموذج Imhoff et al (1991) لرسملة الإيجارات التشغيلية، وقد أظهرت الدراسة أن رسملة الإيجارات التشغيلية سيكون له أثر مهم على القوائم المالية ونسب العائد والرفع المالي للشركات موضع الدراسة، وقد خلصت الدراسة إلى أن رسملة الإيجارات التشغيلية سيؤدي إلى زيادة في موجودات الشركات موضع الدراسة بمقدار (3.47%)، وزيادة في جانب المطلوبات بمقدار (4.34%)، أما حقوق المساهمين فقد إنخفضت بمقدار (0.27%)، مع زيادة في نسبة الدين إلى حقوق الملكية مقدارها (16.46%)، وإنخفاض في العائد على حقوق الملكية قدره (1.44%)

دراسة Ozturk (2016) بعنوان "Impact of New Standard IFRS 16 "Leases" on Statement of Financial Position and Key Ratios :a Case Study on Airplane Company in Turkey"

هدفت هذه الدراسة الى قياس أثر تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات على قطاع الطيران كدراسة حالة، وقد قام الباحث بمقارنة القوائم المالية للشركة موضع العينة قبل تطبيق المعيار وبعده لقياس الأثر، وقد خلصت الدراسة الى ان تطبيق المعيار IFRS 16 سيكون له اثر جوهري على القوائم المالية للشركة من حيث تضخم الأصول بنسبة 29.3% والمطلوبات بنسبة 52.2% وكذلك أثر على النسب المالية الرئيسية زيادة في نسبة الدين الى الموجودات 16.9% ونسبة الدين الى حقوق الملكية بنسبة 75.3%.

(2-8) ما يميز هذه الدراسة

تعتبر هذه الدراسة وعلى حد علم الباحث بانها أول دراسة في الاردن ، وأول دراسة عربية ومن أوائل الدراسات العالمية التي أجريت بعد صدور المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات في يناير 2016، وقد أجريت دراسات أجنبية سابقة تناولت موضوع رسمة عقود الإيجار التشغيلي للشركات في دول متعددة إلى أن ما يميز هذه الدراسة بالرغم من تشابهها مع بعض الدراسات السابقة أنها أجريت على الشركات الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

(1-3) تمهيد

(2-3) منهجية الدراسة

(3-3) مجتمع الدراسة

(4-3) عينة الدراسة

(5-3) أداة الدراسة

(6-3) مصادر جمع البيانات

(7-3) الطريقة والإجراءات

(8-3) طرق المعالجات الإحصائية

الفصل الثالث

الطريقة والاجراءات

(1-3) تمهيد

سيتضمن هذا الفصل عرضاً للأجراءات المنهجية التي اتبعها الباحث للإجابة عن أسئلة الدراسة والطرق المتبعة لإختبار فرضياتها، كما سيتضمن وصفاً لمنهج الدراسة، ومجتمع الدراسة وعينتها، وأدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات، والإجراءات المتبعة لتصنيف المعلومات وتحليل البيانات للتوصل الى النتائج والتوصيات اللازمة.

(2-3) منهجية الدراسة

اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث سيعتمد في هذه الدراسة على بيانات فعلية مستخلصة من القوائم المالية لعينة الدراسة من الشركات المساهمة العامة الأردنية للسنوات (2012-2016).

(3-3) مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي وعددها (255) شركة للعام 2016.

(4-3) عينة الدراسة

قام الباحث بدراسة القوائم المالية المنشورة لكافة الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي والبالغ عددها (255) شركة، وقد وجد الباحث ان عدد الشركات التي افصحت عن التزاماتها

الاجارية قد بلغ عددها 21 شركة، وقد تم استبعاد 12 شركة منهم لعدم استيفائها لمتطلبات الافصاح اللازمة للدراسة، وبذلك تتكون عينة الدراسة من 9 شركات فقط.

(3-5) أداة الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة وقياس فرضياتها اعتمد الباحث على استخدام القوائم المالية للشركات موضع العينة كأداة للدراسة.

(3-6) مصادر جمع البيانات

اعتمد الباحث في بحثه على نوعين من مصادر المعلومات هما:

1. المصادر الاولية : اعتمد الباحث في الجانب العملي من الدراسة على القوائم المالية المنشورة

في سوق عمان المالي لشركات عينة الدراسة خلال الفترة (2012-2016).

2. المصادر الثانوية: اعتمد الباحث في الجانب النظري على الكتب والدوريات والأبحاث والرسائل

العلمية التي كتبت في مجال الدراسة، من أجل الإستفادة منها في تحديد مفاهيم الدراسة

ومشكلاتها.

(3-7) الطريقة والإجراءات

بسبب صدور المعيار حديثاً وعدم ادخاله لحيز التنفيذ بعد وعدم وجود قوائم فعلية أعدت بناءً على

متطلبات المعيار IFRS 16 المتعلق بالايجارات قام الباحث بإستخدام طريقة الاثر الرجعي المعدل

(Modified Retrospective Approach) في احتساب قيمة الاصل المستخدم (Right Of Use

Asset) وقيمة الالتزام المترتب على عقود الايجار التشغيلي للشركات موضع العينة، ونظرا لصعوبة

الحصول على معلومات دقيقة من الشركات موضع العينة وعدم وجود افصاحات كافية في القوائم

المالية عن السياسات المحاسبية المتبعة في طريقة احتساب عقود الإيجار قام الباحث بوضع مجموعة من الافتراضات لتساعد في عملية التطبيق للمعيار واحتساب التغيرات الناتجة عن التطبيق وهي كالتالي:

1. افترض الباحث ان المدة المتبقية من عقود الإيجار الشركات هي 10 سنوات من تاريخ التطبيق.

2. تستخدم الشركات طريقة القسط الثابت في احتساب الاهتلاك للأصل المستأجر، وتكون مدة

الاهتلاك الاصل مساوية للعمر النافع للاصل أو مدة عقد الايجار ايهما اقل كما نص عليه

معيار IFRS 16 في الفقرة 32 منه، وقد اعتمد الباحث مدة العقد كأساس للاهتلاك في بحثه.

3. ان الدفعات الاجارية المترتبة على الشركات هي دفعات ثابتة وتستحق في نهاية السنة المالية.

4. اعتمد الباحث نسبة (8.8875%) كنسبة الاقتراض الخارجي لجميع الشركات موضع العينة

من اجل احتساب القيمة الحالية للدفعات المستقبلية، وقد حصل الباحث على هذه النسبة من

معدل سعر الإقراض للبنك المركزي الأردني كسعر اقراض الشركات (Prime Rate) لسنة

2017. (البنك المركزي الأردني، 2017)

كيفية تطبيق المعيار على القوائم المالية

1- اعتمد الباحث تاريخ 2012/12/31 على اعتبار أنه تاريخ دخول المعيار IFRS 16 المتعلق

بالإيجارات حيز التنفيذ لاغراض احتساب قيمة الإلتزام المترتب على تلك العقود، واستخدم

الباحث مصروف الإيجار المسجل بقائمة الدخل للشركات موضع العينة للفترة ما بين (2013-

2016) لاحتساب الدفعات عن تلك السنوات، أما فيما يتعلق بباقي الدفعات والبالغ عددها 6

دفعات فقد تم استثناءها من الإفصاحات المتوفرة في القوائم المالية لسنة 2016، وحيث ان

الإفصاحات لا تحدد الدفعات بشكل سنوي إلا إلى السنة التي تلي سنة إصدار القوائم المالية، والباقي يتم التعبير عنه برقم واحد كمجموع، فقد احتسب الباحث معدل تلك الدفعات وقام بتقسيمها على السنوات المتبقية من العقد.

2- ومن أجل احتساب قيمة الأصل المستخدم (Right Of Use Asset) المسجل في جانب الموجودات، وقيمة الإلتزام الناتج عن تلك العقود والمسجل بجانب المطلوبات في القوائم المالية، قام الباحث باحتساب القيمة الحالية للدفعات المستقبلية المترتبة على عقود الإيجار التشغيلي للشركات موضع العينة، ثم قام بإضافة تلك القيمة إلى جانب الموجودات والمطلوبات لتلك الشركات ومن ثم قام باحتساب نسبة التغير الناتجة بعد التطبيق وذلك في تاريخ 2012/12/31.

3- ثم قام الباحث باحتساب نسبة الفائدة المترتبة على تلك الإلتزامات، والإهلاك المترتب على تلك الأصول على مدى الفترة من 2013/1/1 إلى 2016/12/31 واحتساب نسبة التغير في الموجودات قبل وبعد التطبيق، كذلك المطلوبات وحقوق الملكية والتغيرات الناتجة عن تطبيق المعيار على نسبة العائد على الموجودات وحقوق الملكية ونسبة الدين إلى الموجودات وحقوق الملكية.

(3-8) طرق التحليل الإحصائي

لإختبار فرضيات الدراسة و الإجابة عن أسئلتها استخدم الباحث الطرق الإحصائية التالية:

- 1- المتوسطات الحسابية و الانحراف المعياري.
- 2- لإختبار الفرضيات الثلاثة الأولى Wilcoxon Signed Ranks Test.
- 3- لإختبار الفرضيات من الرابعة إلى السابعة One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test.

الفصل الرابع

التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

(1-4) تمهيد

(2-4) الإختبارات الوصفية لمتغيرات الدراسة

(3-4) التحقق من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي

(4-4) اختبار الفرضيات

الفصل الرابع

التحليل الإحصائي وإختبار الفرضيات

(1-4) تمهيد

بعد قيام الباحث بجمع بيانات الدراسة سيقوم بإجراء إختبارات الإحصائية لمتغيرات الدراسة والاجابة عن اسئلتها وفرضياتها، وبناءً على ذلك سيتضمن هذا الفصل ثلاثة محاور رئيسية أولها نتائج الاختبارات الوصفية لوصف متغيرات الدراسة كالوسط الحسابي والانحراف المعياري، وثانيهما نتائج التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة، وأخيرا يختم هذا الفصل الحالي بنتائج الإختبارات الإحصائية الملائمة لإختبار فرضيات الدراسة.

(2-4) الإختبارات الوصفية لمتغيرات الدراسة

تبين المحاور الفرعية التالية نتائج الإختبارات الوصفية لكافة بيانات الدراسة ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة، حيث تستدل هذه الدراسة بمعاملات مقاييس النزعة المركزية (الوسط الحسابي والانحراف المعياري) كما يلي:

أولاً: إجمالي الأصول

يعد إجمالي الأصول أحد المؤشرات الهامة التي يمكن الإستدلال من خلالها على قدرة الشركات على إستثمار أموالها في زيادة حجم الأصول، وبالتالي لجأت الدراسة الحالية إلى التعرف على متوسط حجم الأصول للشركات موضوع عينة الدراسة للفترة ما بين (2012 - 2016) قبل عملية تطبيق المعيار IFRS 16 وبعدها، ومقدار التغير ذي العلاقة وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (4-1): التحليل الوصفي لمتوسط إجمالي الأصول

العام / الفترة	متوسط إجمالي الأصول قبل التطبيق / مليون دينار	متوسط إجمالي الأصول بعد التطبيق / مليون دينار	مقدار التغير / مليون دينار	نسبة التغير
2012	956.6	1015.2	58.6	6.1%
2013	1019.5	1072.3	52.8	5.2%
2014	1047.4	1094.3	46.9	4.5%
2015	1023.0	1064.1	41.1	4.0%
2016	1038.2	1073.4	35.2	3.4%

يشير الجدول السابق رقم (4-1) إلى معاملات الوسط الحسابي لإجمالي الأصول قبل تطبيق معيار IFRS 16 وبعده، ومقدار التغير بين معامل الوسط الحسابي قبل التطبيق وبعده، حيث تشير النتائج إلى أن تطبيق المعيار IFRS 16 ساهم في زيادة متوسط إجمالي الأصول للشركات عينة الدراسة، وبمعدلات تراوحت ما بين (3.4% - 6.1%) للفترة الممتدة بين عامي (2012 - 2016). ويمكن الإستدلال أيضاً من تلك النتائج التي يتضمنها الجدول السابق رقم (4-1) على أنه بالرغم من انخفاض متوسط إجمالي الأصول للشركات موضوع عينة الدراسة في عام (2012) مقارنة مع متوسط حجم الأصول في السنوات اللاحقة إلا أنه قد كان أعلى معدل تغير مع تطبيق المعيار IFRS 16 على مجموع الأصول في نفس العام وبنسبة (6.1%) ويعود السبب في ذلك إلى أن تطبيق المعيار قد تم في تاريخ 31/12/2012 وبالتالي فإن أكبر زيادة في إجمالي الموجودات نتيجة تطبيق المعيار في ذلك التاريخ، وبإمعان النظر في عام (2013) ومن ثم (2014) وحتى عام (2016)، فيمكن ملاحظة انخفاض مستويات التغير في متوسط إجمالي الأصول من تطبيق المعيار IFRS 16 على التوالي من عام لآخر، الأمر الذي قد يعزى إلى إهلاك الأصول ذات حق الإستخدام (Right Of Use Assets) لدى الشركات موضوع عينة الدراسة ومستوى تغيرها من فترة لأخرى.

ثانياً: إجمالي الإلتزامات

تعتبر الإلتزامات (Liabilities) من المصادر الخارجية التي تعتمد عليها الشركات في تمويل نشاطاتها، ولجأت الدراسة الحالية إلى التعرف على متوسط إجمالي الإلتزامات للشركات موضوع عينة الدراسة للفترة مابين (2012 - 2016) قبل عملية تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات وبعدها، ومقدار التغير ذو العلاقة وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (4-2): التحليل الوصفي لمتوسط إجمالي الإلتزامات

العام / الفترة	متوسط إجمالي الإلتزامات قبل التطبيق / مليون دينار	متوسط إجمالي الإلتزامات بعد التطبيق / مليون دينار	مقدار التغير / مليون دينار	نسبة التغير
2012	696.8	755.4	58.6	8.4%
2013	764.9	818.5	53.6	7.0%
2014	788.0	836.3	48.3	6.1%
2015	748.3	789.4	41.1	5.5%
2016	768.4	802.0	33.6	4.4%

ويشير الجدول السابق رقم (4-2) إلى معاملات الوسط الحسابي لإجمالي الإلتزامات قبل تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات وبعدها، بالإضافة إلى مقدار التغير بين معامل الوسط الحسابي قبل التطبيق وبعده، ويمكن ملاحظة أنه ساهم تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات في زيادة متوسط إجمالي الإلتزامات للشركات عينة الدراسة، وبمعدلات تراوحت ما بين (8.4%- 4.4%) للفترة الممتدة بين عامي (2012 - 2016)، ويمكن الاستدلال أيضاً من تلك النتائج التي يتضمنها الجدول السابق رقم (4-2) أنه على الرغم من إنخفاض متوسط إجمالي الإلتزامات للشركات موضوع عينة الدراسة في عام (2012) إلا أنه قد كان أعلى معدل تغير مع تطبيق المعيار IFRS

16 المتعلق بالإيجارات على متوسط إجمالي الإلتزامات في نفس العام وبنسبة (8.4%) ويعود ذلك إلى أن اكبر زيادة في الإلتزامات قد تمت في سنة التطبيق الأولي للمعيار، وفي عام (2014) ومن ثم (2015) والذي يليه، ويمكن ملاحظة تذبذب مستويات التغير والإختلاف في متوسط إجمالي الإلتزامات نتيجة تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات على التوالي من عام لآخر، الأمر الذي قد يرجع إلى هيكل مصادر التمويل الذي تعتمد عليه الشركات موضوع عينة الدراسة وانقضاء فترات من عقودها الإيجارية والذي يترتب عليه سداد جزء من إلتزاماتها الإيجارية مع انخفاض الفائدة المترتبة على تلك العقود وتذبذب في قيمة الدفعات الإيجارية المسددة من أصل مبلغ الإلتزام من فترة لآخرى.

ثالثاً: إجمالي حقوق الملكية

لجأت الدراسة الحالية إلى التعرف على متوسط إجمالي حقوق الملكية للشركات موضوع عينة الدراسة للفترة ما بين (2012-2016) قبل عملية تطبيق المعيار IFRS 16 وبعدها، ومقدار التغير ذو العلاقة، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (4-3): التحليل الوصفي لمتوسط إجمالي حقوق الملكية

العام / الفترة	متوسط إجمالي حقوق الملكية قبل التطبيق / مليون دينار	متوسط إجمالي حقوق الملكية بعد التطبيق / مليون دينار	مقدار التغير / مليون دينار	نسبة التغير
2012	259.8	259.8	0	0%
2013	254.8	253.7	-1.1	-0.43%
2014	259.4	257.9	-1.5	-0.58%
2015	274.8	274.7	-0.1	-0.04%
2016	269.7	271.4	1.7	0.63%

يبين الجدول السابق رقم (3-4) معاملات الوسط الحسابي لإجمالي حقوق الملكية قبل تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجار وبعدها، بالإضافة إلى مقدار التغيير بين معامل الوسط الحسابي قبل التطبيق وبعدها، ويمكن ملاحظة أنه لم يساهم تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجار في تغيير متوسط حقوق الملكية للشركات عينة الدراسة لسنة (2012) ذلك أن التطبيق تم في نهاية السنة المالية وبالتالي فإن قيمة الإلتزامات الإيجارية مساوية لقيمة الأصول الإيجارية، بل ساهم تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات بمعدل تغير سالب بلغ معدله (-0.58%-0.04-) في الأعوام (2013-2015) ويمكن تفسير هذه النتيجة بأنه في السنوات الأولى للتطبيق تكون قيمة الفائدة المترتبة على الإلتزام الإيجاري مضافا إليها قيمة الإهلاك على الأصل ذي حق الإستخدام Right of use assets أكبر من الدفعة الإيجارية وبالتالي تتحقق خسارة في السنوات الأولى من العقد، وفي النظر إلى سنة 2016، فقد أشارت نتائج التحليل إلى وجود تأثير إيجابي بلغ (0.63%) لتطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات على إجمالي حقوق الملكية، ويمكن تفسير ذلك بانخفاض قيمة الفائدة على الدفعات الإيجارية مع مرور الوقت لإنخفاض قيمة الإلتزام المترتب على عقود الإيجار، ويشكل تذبذب قيمة الدفعات الإيجارية لدى الشركات عاملا مؤثرا على الأرباح والخسائر وبالتالي على حقوق الملكية.

رابعاً: العائد على الأصول

يبين هذا المؤشر مقدار ما حققته الشركات من عوائد خلال فترة زمنية معينة نتيجة إستخدامها لأصولها، لذلك لجأت الدراسة الحالية إلى التعرف على معدلات العائد على الأصول للشركات موضوع عينة الدراسة للفترة ما بين (2012-2016) قبل تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات وبعده، ومقدار التغير ذو العلاقة وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (4-4): التحليل الوصفي للعائد على الأصول

العالم / الفترة	متوسط العائد على الأصول قبل التطبيق / دينار	متوسط العائد على الأصول بعد التطبيق / دينار	مقدار التغيير
2012	0.031	0.030	-0.001
2013	-0.008	-0.003	0.005
2014	0.011	0.016	0.005
2015	0.018	0.016	-0.002
2016	0.000	0.003	0.003

يشير الجدول السابق رقم (4-4) إلى معاملات الوسط الحسابي للعائد على الأصول قبل تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات وبعده، بالإضافة إلى مقدار التغيير بين معامل الوسط الحسابي قبل التطبيق وبعده، ويمكن ملاحظة أن تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات لم يساهم في زيادة معدلات العائد على الموجودات للشركات عينة الدراسة لعام (2012) وعام (2015)، في حين ساهم تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات في زيادة معدلات العوائد على الموجودات للفترات (2013، 2014، 2016)، ويمكن تفسير ذلك بأن أكبر زيادة في حجم الأصول كانت في عام 2012 وبالتالي هناك انخفاض بنسبة العائد على الأصول لسنة تطبيق المعيار أما السنوات التي تلتها عدى 2015 فلقد كان للخسائر التي حققتها بعض الشركات الأثر على وجود قيمة سالبة لنسبة العائد على الأصول لديها والذي أعطى انطباع بزيادة النسبة عن تلك السنوات بدل من نقصانها والذي أثر على متوسط الشركات ككل والذي ساهم في تشوية النتائج لتلك السنوات.

خامساً: العائد على حقوق الملكية

يدل هذا المؤشر على مقدار ما حققتة الشركات من عوائد خلال فترة زمنية معينة نتيجة استخدامهما لمصادر التمويل المختلفة، ولجأت الدراسة الحالية إلى التعرف على معدلات العائد على حقوق الملكية للشركات موضوع عينة الدراسة للفترة ما بين (2012 - 2016) قبل عملية تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالايجازات وبعدها، ومقدار التغير ذو العلاقة وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (4-5): التحليل الوصفي لمتوسط العائد على حقوق الملكية

العام / الفترة	متوسط العائد على حقوق المالكين قبل التطبيق / دينار	متوسط العائد على حقوق المالكين بعد التطبيق / دينار	مقدار التغير
2012	0.126	0.126	0.000
2013	-0.168	-0.251	-0.083
2014	0.392	0.342	-0.050
2015	0.112	0.119	0.007
2016	0.040	0.072	0.032

يبين الجدول السابق رقم (4-5) معاملات الوسط الحسابي للعائد على حقوق الملكية قبل تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالايجازات وبعده، بالإضافة إلى مقدار التغير بين معامل الوسط الحسابي قبل التطبيق وبعده، حيث بلغ مقدار التغير ما بين (-0.083 - 0.032). ويمكن ملاحظة أن تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالايجازات لم يساهم في زيادة معدلات العائد على حقوق الملكية لعينة الدراسة للفترة (2013 - 2015)، في حين أن تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالايجازات قد ساهم في زيادة معدلات العوائد على حقوق الملكية لعام 2016، ومع إمعان النظر في التغيرات بين معدلات العائد على حقوق الملكية قبل تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالايجازات وبعده، يمكن ملاحظة وجود معدلات تغير سالبة خلال الفترة ما بين (2013 - 2015)، في حين أنه لم يكن

هناك أية تغييرات ناتجة عن تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجار على معدلات العائد على حقوق الملكية خلال عام 2012 على اعتبار ان التطبيق تم في نهاية الفترة المالية وبالتالي تساوت الإلتزامات والأصول الناتجة عن عقود الإيجار ولم يكن هناك أثر على الربحية وحقوق الملكية

سادساً: نسبة الدين إلى الأصول

تعتبر نسبة الدين إلى الأصول من النسب التي تعبر عن مدى إعتماـد الشركة على الدين في تمويل أصولها من مصادرها الخارجية، وقد إستخدمت الدراسة نسبة الدين إلى الأصول للشركات موضوع عينة الدراسة خلال للفترة ما بين (2012 - 2016) قبل عملية تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات وبعدها، ومقدار التغير ذو العلاقة وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (4-6): التحليل الوصفي لنسبة الدين إلى الأصول

العـام / الفـترة	متوسط نسبة الدين إلى الأصول قبل التطبيق	متوسط نسبة الدين إلى الأصول بعد التطبيق	مقدار التغير
2012	0.629	0.643	0.014
2013	0.668	0.678	0.010
2014	0.676	0.682	0.006
2015	0.648	0.657	0.009
2016	0.659	0.664	0.005

ويبين الجدول السابق رقم (4-6) معاملات الوسط الحسابي لنسبة الدين إلى لأصول قبل تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات وبعدها، بالإضافة إلى مقدار التغير بين معامل الوسط الحسابي قبل التطبيق وبعده، ويمكن الإشارة بذلك إلى أن تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات يساهم في زيادة معدلات نسبة الدين إلى الأصول للشركات عينة الدراسة للفترة ما بين (2012 - 2016)، الأمر الذي يمكن الإستدلال من خلاله إلى ما ينتج عن تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات، وبالنظر في معدلات (معاملات الوسط الحسابي) والتغيرات بين نسبة الديون إلى الأصول

لتطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات وبعد تطبيقه، يمكن ملاحظة وجود معدلات تغير موجبة لمعامل الوسط الحسابي خلال الفترة الممتدة (2012 - 2016)، وذلك بين حدي (0.005-0.014).

سادساً: نسبة الدين إلى حقوق الملكية

كما تشير نسبة الدين إلى حقوق الملكية إلى قدرة الشركات والمؤسسات العاملة على الوفاء بديونها والتزاماتها الخارجية من مصادرها الداخلية للتمويل، وتبين الدراسة نسبة الدين إلى حقوق المالكين للشركات موضوع عينة الدراسة خلال للفترة ما بين (2012 - 2016) قبل عملية تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات وبعدها، ومقدار التغير ذو العلاقة، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (4-7): التحليل الوصفي لمتوسط نسبة الدين إلى حقوق الملكية

العالم / الفترة	متوسط نسبة الدين إلى حقوق الملكية قبل التطبيق	متوسط نسبة الدين إلى حقوق الملكية بعد التطبيق	مقدار التغير
2012	4.382	5.232	0.851
2013	6.316	9.737	3.421
2014	1.202	0.227	-0.975
2015	4.688	5.176	0.488
2016	4.238	4.370	0.132

ويشير الجدول السابق رقم (4-7) إلى معاملات الوسط الحسابي لنسبة الدين إلى حقوق الملكية قبل تطبيق معيار المحاسبة الدولي IFRS 16 المتعلق بالإيجارات وبعده، بالإضافة إلى مقدار التغير بين معامل الوسط الحسابي قبل التطبيق وبعده، ويمكن الإشارة بذلك إلى أن تطبيق المعيار IFRS 16 ساهم في زيادة معدلات نسبة الدين إلى حقوق الملكية للشركات عينة الدراسة لعام (2012) وعام (2013) وعام (2015) وعام (2016)، في حين أنه لم يساهم تطبيق المعيار المحاسبة IFRS 16 المتعلق بالإيجارات في زيادة معدلات نسبة الدين إلى حقوق الملكية لعام 2014 ذلك بسبب أن نسبة

الدين لحقوق الملكية للملكية الاردنية عن تلك السنة كانت بالسالب وبالتالي وبعد التطبيق اعطت النسب انطباع بأن معدل الدين الى حقوق الملكية عن تلك السنة قد زاد مما أثر على متوسط النسبة للشركات ككل مما أدى الى تشوية في نتائج تلك السنة.

(3-4) التحقق من صلاحية البيانات للتحليل الاحصائي

للتأكد من ملائمة فرضيات الدراسة لجأ الباحث في دراسته إلى عمل إختبار مدى خضوع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي، وذلك إستدلالاً بإختبار Kolmogorov-Smirnova وإختبار Shapiro-Wilk، حيث تعتمد قاعدة القرار على مستوى الأهمية النسبية عند مستوى دلالة (0.05)، وتشير قاعدة القرار بأن الأهمية النسبية تزيد عن مستوى (0.05) لكلا من الإختبارين للتأكد من خضوع بيانات الدراسة لتوزيعها الطبيعي، ومع إمعان النظر في مستوى الأهمية النسبية لكلا الإختبارين، فقد بلغ مستوى الأهمية النسبية ما يقل عن مستوى الدلالة التي تعتمد عليه الدراسة الحالية كقاعدة قرار (0.05)، مما يؤكد على عدم خضوع بيانات متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي لمجتمعها، وذلك لأن هناك اختلافات في البيئة الإقتصادية التي تمثلها بيانات الدراسة وبالتالي لجأت الدراسة الحالية إلى إختبار Wilcoxon Signed Ranks Test لإختبار الفرضيات الثلاثة الأولى من الدراسة الحالية ذلك أن هذا الإختبار يتعامل مع قيم حقيقية، وإختبار One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test لإختبار الفرضيات التي تلي الفرضيات الثلاثة الأولى من الفرضيات موضوع الدراسة ذلك أن هذا الإختبار يصلح للقيم التي تعبر عن مؤشرات كالنسب المالية، وسبب لجوء الدراسة إلى تلك الإختبارات العلمية لإختبار فرضياتها كونها من الإختبارات العلمية اللامعلمية، وتعتمد قاعدة القرار على مستوى الدلالة (0.05) على أنه يتوجب أن يبلغ مستوى الدلالة

للإختبار ما يقل عن مستوى الدلالة (0.05) ليشير إلى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية (Krishnaswamy, Sivakumar, and Mathirajan, 2009)، وكما يلي:

جدول رقم (4-8): نتائج إختبار Wilcoxon Signed Ranks Test

الأهمية النسبية Sig	قيمة Z	الوسط الحسابي بعد التطبيق / مليون دينار أردني	الوسط الحسابي قبل التطبيق / مليون دينار أردني	البيان	العام
0.008	-2.666	1,015.2	956.6	إجمالي الموجودات	2012
0.008	-2.666	755.4	698.8	إجمالي المطلوبات	
-	0	259.8	259.8	إجمالي حقوق الملكية	
0.008	-2.666	1,072.3	1,019.5	إجمالي الموجودات	2013
0.008	-2.666	818.5	764.9	إجمالي المطلوبات	
0.051	-1.955	253.7	254.6	إجمالي حقوق الملكية	
0.008	-2.666	1094.3	1,047.4	إجمالي الموجودات	2014
0.008	-2.666	836.3	788.0	إجمالي المطلوبات	
0.028	-2.192	257.9	259.4	إجمالي حقوق الملكية	
0.008	-2.666	1,064.1	1,023.0	إجمالي الموجودات	2015
0.008	-2.666	789.3	748.3	إجمالي المطلوبات	
0.110	-1.599	274.8	274.8	إجمالي حقوق الملكية	
0.008	-2.666	1,073.4	1,038.2	إجمالي الموجودات	2016
0.008	-2.666	802.0	768.4	إجمالي المطلوبات	
0.314	-1.007	271.3	269.7	إجمالي حقوق الملكية	

(4-4) اختبار فرضيات الدراسة

H1: يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لتطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات على إجمالي

الأصول في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

حيث يهدف إختبار الفرضية إلى التعرف على مدى وجود إنحرافات ذات دلالة إحصائية لتطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات على إجمالي الأصول في الشركات المساهمة العامة الأردنية التي تتكون منها العينة خلال فترة الدراسة الممتدة بين عامي (2012 - 2016)، وببين الجدول السابق رقم (4-8) نتائج إختبار Wilcoxon Signed Ranks Test، حيث بينت النتائج وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لتطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات على إجمالي الأصول للفترة الممتدة بين عامي (2012 - 2016)، وذلك تطبيقاً على الشركات المساهمة العامة الأردنية موضوع عينة الدراسة، حيث يساهم تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات في زيادة حجم الأصول بسبب الإعترا ف بأصول إيجارية على شكل حسابات مدينة عند المستأجر، حيث بلغ المتوسط الحسابي للأصول قبل التطبيق 956.6 مليون دينار أردني، أما بعد التطبيق فقد بلغ 1015.2 مليون دينار أردني، وبالتالي الإختلاف الحاصل في السنوات التي تليها.

H2: يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لتطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات على إجمالي الإلتزامات في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

كما يشير الجدول السابق رقم (4-8) حول نتائج إختبار الفرضية الثانية، حيث يهدف إختبار الفرضية إلى التعرف على أثر تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات على إجمالي المطلوبات في الشركات المساهمة العامة الأردنية، حيث تضمنت نتائج إختبار Wilcoxon Signed Ranks Test بأن مستوى الدلالة قد بلغ (0.008) لجميع سنوات الدراسة مما يشير إلى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لتطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات على إجمالي المطلوبات للفترة الممتدة بين عامي (2012 - 2016)، ويتضح ذلك من خلال الوسط الحسابي لإجمالي المطلوبات قبل التطبيق والذي بلغ 698.8 مليون دينار أردني وارتفع بعد التطبيق إلى

755.4 مليون دينار أردني لسنة 2012 وبالتالي السنوات التي تليها بسبب الإعتراف بمطلوبات لم يتم الإعتراف بها سابقا وهي المطلوبات الإجارية.

H3: يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لتطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإجارات على حقوق الملكية في الشركات المساهمة العامة الاردنية.

ويهدف إختبار الفرضية الثالثة إلى بيان مدى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية لتطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإجارات على حقوق الملكية في الشركات المساهمة العامة الأردنية خلال الفترة الممتدة بين عامي (2012 - 2016)، ويبين الجدول رقم (4-8) نتائج إختبار Wilcoxon Signed Ranks Test، وتشير نتائج الإختبار أنه لم يكن هناك أية فروقات ذات دلالة إحصائية لتطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإجارات على حقوق الملكية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لعام 2012 حيث أن التطبيق قد تم في نهاية السنة المالية وقد تساوت الأصول مع الإلتزامات الناتجة عن عقود الإيجار ، كما أنه لا يوجد إختلافات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لتطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإجارات على حقوق الملكية في الشركات المساهمة العامة الأردنية للأعوام (2013، 2015، 2016) ، في حين أنه يوجد إختلافات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لتطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإجارات على حقوق الملكية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لعام 2014 حيث كان للتغير الحاصل في هيكل رأس المال لشركة الملكية الأردنية أثر على نتيجة اختبار تلك السنة.

جدول رقم (4-9): نتائج إختبار One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

الأهمية النسبية Sig	قيمة Kolmogorov-Smirnov Z	البيان	العام
0.000	2.270	العائد على الموجودات	2012
0.002	1.833	نسبة الديون الى الموجودات	
-	-	العائد على حقوق الملكية	
0.000	2.242	نسبة الديون الى حقوق الملكية	
0.001	1.984	العائد على الموجودات	2013
0.004	1.767	نسبة الديون الى الموجودات	
0.000	2.318	العائد على حقوق الملكية	
0.000	2.304	نسبة الديون الى حقوق الملكية	
0.001	1.958	العائد على الموجودات	2014
0.002	1.848	نسبة الديون الى الموجودات	
0.008	1.667	العائد على حقوق الملكية	
0.000	2.090	نسبة الديون الى حقوق الملكية	
0.075	1.282	العائد على الموجودات	2015
0.008	1.667	نسبة الديون الى الموجودات	
0.411	.887	العائد على حقوق الملكية	
0.000	2.093	نسبة الديون الى حقوق الملكية	
0.053	1.349	العائد على الموجودات	2016
0.008	1.667	نسبة الديون الى الموجودات	
0.057	1.333	العائد على حقوق الملكية	
0.032	1.436	نسبة الديون الى حقوق الملكية	

H4 : يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لتطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإجراءات في نسبة

العائد على الأصول لدى الشركات المساهمة العامة الأردنية.

لجأت الدراسة الحالية إلى استخدام إختبار One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

لإختبار هدف الفرضية الرابعة، حيث تهدف هذه الفرضية إلى التعرف على مدى مساهمة تطبيق

المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات في التغير بنسبة العائد على الأصول في الشركات المساهمة العامة الأردنية موضوع عينة الدراسة، وذلك للفترة الممتدة (2012 - 2016)، وقد خلصت نتائج الإختبار التي يبينها الجدول رقم (4-9) إلى أن هنالك فروقات ذات دلالة احصائية لتطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات عن السنوات (2012-2014) يساهم في زيادة نسبة العائد على الموجودات في الشركات المساهمة العامة الأردنية موضوع عينة الدراسة. في حين، أن تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات لا يساهم في زيادة نسبة العائد على الموجودات في الشركات المساهمة العامة الأردنية موضوع عينة الدراسة خلال فترة الدراسة المستهدفة للفترة (2015 - 2016).

H5 : يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لتطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات في نسبة

العائد على حقوق الملكية في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

وتنظر الفرضية السابقة في التغير الناتج عن تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات على نسبة العائد على حقوق الملكية في الشركات المساهمة العامة الأردنية خلال الفترة (2012 - 2016)، ويبين الجدول السابق رقم (4-9) نتائج إختبار One-Sample Kolmogorov-Smirnov، وتشير نتائج الإختبار إلى أنه قد بلغ مستوى الدلالة ما يقل عن (0.05) للفترة الممتدة بين عامي (2013 - 2014)، مما يؤكد وجود فروقات موجبة لتطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات في زيادة نسبة العائد على حقوق الملكية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لنفس الفترة، الا أنه قد بينت نتائج الإختبار إلى عدم وجود أي فروقات ذات دلالة إحصائية لتطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات في زيادة نسبة العائد على حقوق الملكية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لعام 2012 حيث أن التطبيق قد تم في نهاية السنة وتساوت الزيادة في الأصول مع الزيادة في الإلتزامات وبالتالي لم تتأثر حقوق الملكية ولا العائد، وبالتالي لم تتغير النسبة 0.126 قبل التطبيق

وبعده. كما أنه قد أشارت النتائج إلى أنه لا يوجد أثر لتطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالايجازات في زيادة نسبة العائد على حقوق الملكية في الشركات المساهمة العامة الأردنية للفترة (2015 - 2016).

H6: يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لتطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالايجازات في نسبة الدين إلى الأصول في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

وتهدف الفرضية السابقة موضوع الإختبار إلى بيان التغير الحاصل نتيجة تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالايجازات على نسبة الدين إلى الأصول في الشركات المساهمة العامة الأردنية للفترة (2012 - 2016)، ولجأت الدراسة إلى إختبار One-Sample Kolmogorov-Smirnov ويشير الجدول رقم (4-9) إلى نتائج هذا الإختبار ذو العلاقة بالفرضية موضوع الإختبار، وقد بلغ مستوى الدلالة ما يقل عن مستوى الدلالة التي تعتمد عليه الدراسة الحالية كقاعدة قرار (0.05)، مما يؤكد وجود فروقات ذات دلالة إحصائية لتطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالايجازات في زيادة نسبة الدين إلى الأصول في الشركات المساهمة العامة الأردنية للفترة (2012 - 2016).

H7 : يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لتطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالايجازات في نسبة الدين إلى حقوق الملكية في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

وتتطلع هذه الفرضية إلى إمعان النظر في مساهمات تطبيق المعيار IFRS 16 في زيادة نسبة الدين إلى حقوق الملكية في الشركات المساهمة العامة الأردنية خلال الفترة الممتدة (2012 - 2016)، وإِعتماداً على نتائج إختبار One-Sample Kolmogorov-Smirnov التي يبينها الجدول السابق رقم (4-9)، فيمكن الإستدلال على أن مستوى الدلالة قد كان يقل عن مستوى الدلالة التي تعتمد عليه

لدراسة الحالية كقاعدة قرار (0.05) للفترة الممتدة بين عامي (2012 - 2016)، مما يؤكد وجود فروقات ذات دلالة إحصائية IFRS 16 في زيادة نسبة الدين إلى حقوق الملكية في الشركات المساهمة العامة الأردنية موضوع الدراسة لنفس الفترة.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

1-5 نتائج الدراسة

2-5 التوصيات

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

يظهر الفصل الحالي النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية لإختبار الفرضيات وتقديم مجموعة من التوصيات .

(1-5) نتائج الدراسة

هدفت الدراسة الحالية إلى بيان أثر تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات على الشركات المساهمة العامة الأردنية خلال الفترة الممتدة ما بين (2012 - 2016)، من خلال تحديد مدى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية لكل من إجمالي الأصول، إجمالي الإلتزامات، وإجمالي حقوق الملكية، بالإضافة إلى العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، نسبة الدين إلى الأصول، ونسبة الدين إلى حقوق الملكية.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- بينت نتائج التحليل الإحصائي إلى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)

لتطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات على إجمالي الأصول للفترة الممتدة بين عامي (2012-2016)، وذلك تطبيقاً على الشركات المساهمة العامة الأردنية موضوع عينة الدراسة، حيث يساهم تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات في زيادة حجم الموجودات ويمكن تفسير ذلك بإضافة كافة الموجودات الناتجة عن عقود الايجار التشغيلي والتي كانت سابقا غير مشمولة في القوائم المالية للشركات إلى جانب الموجودات، وقد توافقت نتيجة هذه الفرضية مع

نتائج الدراسات السابقة كدراسة Imhoff, E, (1991) ودراسة Bennett, B.K (2003)

ودراسة (2008) Fulbier, R.U ودراسة (2011) Kostolansky, J ودراسة Wong, K (2015) ودراسة (2016) Ozturk, M، إلا أن نسبة التغير على الأصول والتي تراوحت ما بين (3.4% - 6.1%) في هذه الدراسة كانت أقل من الدراسات السابقة، ويمكن تفسير ذلك بأن الشركات الأردنية لا تعتمد بنفس القدر على الإيجار التشغيلي لتمويل أصولها كقريناتها في الإقتصاديات المتقدمة.

2- بينت نتائج التحليل الإحصائي إلى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لتطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات على إجمالي مطلوبات الشركات موضوع العينة للفترة الممتدة بين عامي (2012- 2016)، حيث ساهم تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات في زيادة حجم المطلوبات، ويمكن تفسير ذلك بإضافة كافة الإلتزامات المستقبلية الناتجة عن عقود الإيجار التشغيلي والتي كانت سابقا غير مشمولة في القوائم المالية للشركات، وقد توافقت نتيجة هذه الفرضية مع نتائج الدراسات السابقة كدراسة (1991) Imhoff، ودراسة (2003) Bennett، ودراسة (2008) Fulbier، ودراسة (2011) Kostolansky، ودراسة (2015) Wong، ودراسة (2016) Ozturk، وقد جاءت نسب التغير ما بين (4.4% - 8.4%).

3- بينت نتائج التحليل الإحصائي انه لم يكن هناك أية فروقات ذات دلالة إحصائية لتطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات على حقوق الملكية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لعام (2012) حيث أن التطبيق تم في نهاية السنة المالية وبالتالي تساوت الأصول الإيجارية مع الإلتزامات الإيجارية ولم تتأثر حقوق الملكية، كما أنه لا يوجد إختلافات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لتطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات على حقوق الملكية في

الشركات المساهمة العامة الأردنية للأعوام (2013، 2015، 2016) على الرغم من التغييرات الحاصلة فعليا على حقوق الملكية إلا أنها كانت تغييرات طفيفة لم ترقى لمستوى أن تحدث فروقات إحصائية، في حين أنه يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لتطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات على حقوق الملكية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لعام 2014، ويمكن تفسير نتيجة سنة 2014 بالتغير المعنوي الكبير الحاصل على حقوق الملكية لشركة الملكية الأردنية، والتي تحملت خسائر في تلك السنة تجاوزت رأس مالها مما أثر على نتيجة التحليل لتلك السنة، وقد اتفقت نتيجة هذه الفرضية ما عدا سنة 2014 مع دراسة (Imhoff, 1991).

4- بينت نتائج الاختبار إلى أن تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات يساهم في زيادة نسبة العائد على الأصول في الشركات المساهمة العامة الأردنية موضوع عينة الدراسة خلال الفترة (2012 - 2014)، ولم تتفق نتيجة هذه الفرضية مع الدراسات السابقة بسبب أن الدراسات السابقة قد استنتجت الشركات التي كانت تحقق خسائر خلال السنوات الخاضعة للتحليل لما لذلك من أثر يساهم في تشوية النتائج، حيث أن احتساب النسبة المالية في السنة التي تحقق فيها الشركة خسارة تكون سالبة، وبالتالي عند احتساب النسبة بعد التطبيق تعطي انطباع بأن النسبة قد زادت مما يؤثر على الإختبار، ولم يستطع الباحث استثناء الشركات الخاسرة من عينة الدراسة وذلك لصغر حجم العينة. في حين، قد إتفقت النتيجة ذات العلاقة بفترتي (2015 - 2016) التي قد أشارت إلى أن تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات لا يساهم في زيادة نسبة العائد على الأصول في الشركات المساهمة العامة الأردنية موضوع عينة الدراسة مع تلك الدراسات العلمية السابقة (Imhoff, 1991) ودراسة (Bennett, 2003) ودراسة (Fulbier,

(2008) ودراسة Kostolansky, (2011) ودراسة Wong, (2015) ودراسة Ozturk, (2016).

5- تشير نتائج الإختبار الهادف إلى بيان الفروقات الحاصلة نتيجة لتطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات في نسبة العائد على حقوق الملكية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لنفس الفترة (2012 - 2016) إلى أنه قد بلغ مستوى الدلالة ما يقل عن (0.05) للفترة الممتدة بين عامي (2013 - 2014)، مما يؤكد وجود فروقات ذات دلالة إحصائية لتطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات في زيادة نسبة العائد على حقوق الملكية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لنفس الفترة، الا أنه قد بينت نتائج الإختبار إلى عدم وجود أي فروقات ذات دلالة إحصائية لتطبيق المعيار IFRS 16 في ثبات نسبة العائد على حقوق الملكية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لعام (2012)، ويعزى ذلك إلى أن التطبيق قد تم في نهاية السنة المالية وبالتالي تساوت الأصول الإيجارية مع الإلتزامات الإيجارية ولم يكن هناك أثر على صافي الربح أو حقوق الملكية قبل وبعد التطبيق، كما أنه لا فروقات ذات دلالة إحصائية لتطبيق المعيار IFRS 16 في زيادة نسبة العائد على حقوق الملكية في الشركات المساهمة العامة الأردنية للفترة (2015 - 2016) حيث كان هناك انخفاض في النسبة، وقد توافقت نتيجة هذه الفرضية للسنوات 2012، 2015، و2016 مع نتائج دراسة (2008) Fulbier.

6- بينت نتائج التحليل الإحصائي إلى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لتطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجار على زيادة نسبة الدين للموجودات للفترة الممتدة بين عامي (2012 - 2016)، و يمكن تفسير ذلك بأنه في السنوات الأولى لتطبيق المعيار تكون نسبة الفائدة المترتبة على الإلتزامات في أعلى مستوياتها مما يعني أن نسبة الإنخفاض في

المطلوبات الناتجة عن دفعات الأيجار ستكون أقل من نسبة الإنخفاض في جانب الأصول الناتجة عن إهلاك الأصل المستوَجَر، وقد جاءت نتيجة هذه الفرضية متفقة مع الدراسات السابقة كدراسة (Wong, (2015)، Fulbier, (2008) ودراسة (Kostolansky, (2011).

7- إن إختبار الفرضية السابعة أفضى إلى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لتطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات على الزيادة في نسبة الدين إلى حقوق الملكية لدي الشركات موضع العينة وذلك للاعوام (2012-2016)، ويمكن تفسير تلك النتيجة بأن الزيادة الحاصلة على المطلوبات نتيجة تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات كانت أكبر من التغير الحاصل على حقوق الملكية، وقد انفقت هذه النتيجة مع ما جاء في دراسة (Imhoff, (1991)، دراسة (Bennett, (2003)، دراسة (Fulbier, (2008)، دراسة (Kostolansky, (2011)، دراسة (Wong, (2015)، ودراسة (Ozturk, (2011).

8- لاحظ الباحث من خلال دراسته إلى وجود ضبابية ونقص في المعلومات لدى الشركات والفائمين على الشأن المحاسبي فيما يتعلق بتطبيق المعيار IFRS 16 ومتطلباته، كما أنه لا يوجد أية دراسات رسمية من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات تتعلق بالتغيرات الجوهرية التي حصلت على محاسبة عقود الإيجار وإذا ما كانت القوانين الحالية بحاجة إلى تعديل لمواكبة تلك التغيرات.

(2-5) التوصيات

إستدلالاً بنتائج الدراسة، يمكن وضع التوصيات الآتية:

1- حث الشركات على التحضير المبكر لتطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات من خلال إعادة النظر في تصنيف موجوداتها حسب متطلبات المعيار الجديد واعتماد سياسة إهلاك جديدة تتوافق مع متطلبات المعيار IFRS 16.

2- يجب على الشركات التحضير المبكر لتطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات بما يتعلق بإعادة تصنيف مطلوباتها وذلك لما للمعيار من أثر كبير عليها، حيث صنف دفعات الإيجار المستحقة خلال سنة مالية أو أقل إلى مطلوبات متداولة والإيجارات التي تزيد عن أكثر من فترة مالية تم تصنيفها إلى مطلوبات طويلة الأجل، كما يجب متابعة التغيرات في أسعار الفائدة لأن ذلك يتطلب إعادة احتساب لمطلوبات العقود الإيجارية وأي تعديلات قد تطرأ عليها.

3- يوصي الباحث الشركات الأردنية خاصة تلك التي تمتلك محفظة عقود إيجارية كبيرة بدراسة الأثر الذي يمكن أن يحمله تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات على النسب المالية حيث أظهرت نتائج الدراسة أن هناك أثر على تلك النسب التي تهم مستخدمي القوائم المالية (كالمستثمرين، البنوك، الموردين).

4- على الشركات البدء منذ الآن للتحضير لتطبيق المعيار IFRS 16 من حيث:

أ- تأهيل و تدريب الموظفين المختصين المناط بهم تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات للتأكد من فهمهم للمعيار ومتطلباته، وقدرتهم على جمع المعلومات المتعلقة بعقود شركاتهم الإيجارية وتصنيفها والتصنيف المناسب.

ب- التواصل مع شركات تطوير الأنظمة المحاسبية من أجل تحديث أنظمة الشركات و التأكد من إستيعابها للمعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات، وقدرة النظام المحاسبي للشركة على تطبيق المعيار، وعمل التحديثات اللازمة على بيانات العقود.

ت- العمل منذ الآن على دراسة معدلات الخصم المناسبة لعقود الإيجار لدى الشركة، حيث أن معظم عقود الإيجار التشغيلي لا تحتوي في متنها على سعر فائدة محدد، وحيث أن سعر الفائدة الذي ستستخدمه الشركة سيكون له أثر كبير على احتساب قيمة الإلتزامات الناجمة عن

تلك العقود، ومصروف الفائدة المترتب على تلك العقود، خاصة إذا ما كانت الشركة تحتوي على عقود طويلة الأجل.

5- على الشركات البدء بدراسة خيارات التطبيق والإستثناءات التي أتاحتها لها المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات، حتى يتسنى للشركات المفاضلة ما بين كلفة التطبيق وإمكانية مقارنة قوائمها المالية على مدى السنوات، وكما أوضحت الدراسة بجانبها النظري، فإن لخيارات التطبيق التي أتاحتها المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات أثر على شكل الأرباح والخسائر المستقبلية الناتجة عن عقود الإيجار وتوزيعات الأرباح على مدى السنوات التي تلي تطبيق المعيار، لذا وجب على الشركات دراسة تلك الخيارات و المفاضلة بينها.

6- عمل حوار مجتمعي يشترك به ممثلين عن القطاع الخاص، سوق عمان المالي، دائرة ضريبة الدخل، والمعنيين بالشأن المحاسبي مثل شركات التدقيق لشرح المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات، والآثار المتوقعة لتطبيقه ومدى تأثيرها على الشركات، ومدى حاجة قوانين الضريبة الحالية للتعديل لإستيعاب متطلبات المعيار الجديد.

7- إجراء دراسات علمية مستقبلا، تبحث في أثر تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات على شكل دراسة حالة، حيث يوصي الباحث بأخذ شركات الطيران المحلي، خاصة الملكية الأردنية، باعتبار شركات الطيران من اكثر الشركات تأثرا بتطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات حتى يتسنى الحصول على معلومات دقيقة بما يخص عقودها الإيجارية، دون الحاجة إلى اللجوء إلى عمل إفتراضات.

المراجع العربية :

- أبو نزار، محمد، وحميدات، جمعه (2014). معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، ط3، عمان: دار وائل للنشر.

- جعارات، خالد (2017). المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ط2، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

- جندي، عبدالناصر عصام (2008). تطوير استراتيجية للتأجير التمويلي للطائرات التجارية من قبل البنوك المحلية والأجنبية العاملة بالأردن، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

- صبان، محمد، وأبو المكارم، وصفي (2003). المحاسبة المتوسطة: القياس والإفصاح وفقاً لمعايير المحاسبة المالية، ط2، الإسكندرية: الدار الجامعية.

- محضار، فتح (2005). محاسبة عقود الإيجار: دراسة تطبيقية في شركة طيران الخطوط الجوية اليمنية، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة دمشق، دمشق، سوريا.

- ميرزا، عباس، وهولت، جراهام (2011). دليل وكتاب التنفيذ العملي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ط3، نيوجرسي، وايلي للنشر.

- نشرة اسعار فائدة ،البنك المركزي الأردني (2017) " (On-line), Available:

<http://cbj.gov.jo>

المراجع الأجنبية :

- Bennett, B.K. & Bradbury, M.E. (2003). "Capitalization Non-Cancelable leases". **Journal of international financial management and accounting**, 14(2), 101-114.

- Deloitte (IAS Plus), (2016) "**IFRS 16 Leases**", (On-Line), Available: <http://iasplus.com>

- Deloitte, (2016) "**Leases Aguide To IFRS 16**", (On-line), Available: <http://deloitte.com>

- Fulbier, R.U, Silva, J.L, & Pferdehirt, M.H, (2008). "Impact of Lease Capitalization on Financial Ratios of Listed German Companies" **Schmalenbach business review**, 60(1), 122-144.

- Kostolansky, J., Stanko, b., (2011). " The Joint FASB/IASB Lease Project: Discussion And Industry Implication", **Journal of business and economics reaserch**, 9(9), 29-36.

- KPMG, (2016) " Lease Transition Options", (On-line), Available: <http://kpmg.com.ifrs>.

- International Financial Reporting Standard (IFRS) "**IFRS 16 - Leases**", (On-line), Available: <http://ifrs.org>

- Imhoff, E., lipe, R., & wright, D. (1991). "Operating leases: Impact of Constructive Capitalization". **Accounting Horizons**, 5(1), 51-63
- Ozturk, M., Sercemeli, M. (2016)."Impact of New Standard IFRS 16 Leases on Statement of Financial Position and Key Ratios : a Case Study on Airplane Company in Turkey", **Business and economics research journal**, 7(4),143-157.
- Tai, B.Y. (2013). "Constructive Capitalization of Operating Leases in the Hong Kong Fast-Food Industry". **International Journal of Accounting and Financial Reporting**, 13(1), 128-143.
- Wong, K. & Joshi, M. (2015). The Impact of Lease Capitalization on Financial Statements and Key Ratios: Evidence from Australia. **Australasian Accounting Business and Accounting Journal**, 9(3), 27-44.

الملحقات

1. مخرجات التحليل الاحصائي

2. عينة الدراسة

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
BROE	9	-.170	.450	.126	.171
AROE	9	-.170	.450	.126	.171
GROE	9	.000	.000	.000	.000
GROER	9	.000	.000	.000	.000
BROA	9	-.100	.130	.031	.070
AROA	9	-.100	.130	.030	.069
GROA	9	-.010	.000	-.001	.003
GROAR	9	-.530	.000	-.073	.173
BDTOROE	9	.280	13.840	4.382	4.473
ADTOROE	9	.280	13.850	5.232	5.298
GDTOROE	9	.000	7.340	.851	2.434
GTOROER	9	.000	1.320	.181	.432
BDTOROA	9	.220	.930	.629	.292
ADTOROA	9	.220	.930	.643	.295
GDTOROA	9	.000	.080	.014	.028
GDTOROAR	9	.00	.12	.029	.045
Valid N (listwise)	9				

NPar Tests

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		GROER	GROAR	GTOROER	GDTOROAR
N		9	9	9	9
Uniform Parameters ^{a,b}	Minimum	.000 ^c	-.530	.000	.00
	Maximum	.000	.000	1.320	.12
Most Extreme Differences	Absolute		.757	.747	.611
	Positive		.111	.747	.611
	Negative		-.757	-.111	-.111
Kolmogorov-Smirnov Z			2.270	2.242	1.833
Asymp. Sig. (2-tailed)			.000	.000	.002

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
BROE	9	-1.990	.230	-.168	.702
AROE	9	-2.730	.230	-.251	.943
GROE	9	-.750	.000	-.083	.250
GROER	9	-.050	.380	.027	.133
BROA	9	-.140	.080	-.008	.066
AROA	9	-.140	.080	-.003	.061
GROA	9	-.010	.040	.003	.014
GROAR	9	-.430	.000	-.077	.136
BDTOROE	9	.360	20.440	6.316	6.962
ADTOROE	9	.370	50.880	9.737	16.075
GDTOROE	9	.000	30.430	3.419	10.129
GTOROER	9	.000	1.490	.197	.488
BDTOROA	9	.260	.950	.668	.284
ADTOROA	9	.270	.980	.678	.280
GDTOROA	9	.000	.040	.009	.015
GDTOROAR	9	.00	.10	.019	.032
Valid N (listwise)	9				

NPar Tests

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		GROER	GROAR	GTOROER	GDTOROAR
N		9	9	9	9
Uniform Parameters ^a ^b	Minimum	-.050	-.430	.000	.00
	Maximum	.380	.000	1.490	.10
Most Extreme Differences	Absolute	.773	.661	.768	.589
	Positive	.773	.111	.768	.589
	Negative	-.111	-.661	-.111	-.111
Kolmogorov-Smirnov Z		2.318	1.984	2.304	1.767
Asymp. Sig. (2-tailed)		.000	.001	.000	.004

Descriptives

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
BROE	9	.010	2.500	.392	.798
AROE	9	.010	2.080	.342	.661
GROE	9	-.430	.000	-.049	.143
GROER	9	-.170	.010	-.036	.059
BROA	9	-.110	.070	.011	.049
AROA	9	-.060	.060	.016	.032
GROA	9	-.010	.040	.003	.014
GROAR	9	-.400	.000	-.071	.132
BDTOROE	9	-24.610	11.170	1.202	10.587
ADTOROE	9	-33.730	11.240	.227	13.437
GDTOROE	9	-9.120	.130	-.973	3.055
GTOROER	9	.000	.370	.072	.126
BDTOROA	9	.220	1.040	.676	.296
ADTOROA	9	.230	1.030	.682	.289
GDTOROA	9	-.010	.040	.006	.014
GDTOROAR	9	-.01	.10	.013	.034
Valid N (listwise)	9				

NPar Tests

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		GROER	GROAR	GTOROER	GDTOROAR
N		9	9	9	9
Uniform Parameters ^a , b	Minimum	-.170	-.400	.000	-.01
	Maximum	.010	.000	.370	.10
Most Extreme Differences	Absolute	.556	.653	.697	.616
	Positive	.111	.111	.697	.616
	Negative	-.556	-.653	-.111	-.111
Kolmogorov-Smirnov Z		1.667	1.958	2.090	1.848
Asymp. Sig. (2-tailed)		.008	.001	.000	.002

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
BROE	9	-.010	.320	.112	.104
AROE	9	-.010	.420	.119	.134
GROE	9	-.010	.090	.008	.031
GROER	9	-.300	.290	-.020	.156
BROA	9	-.010	.040	.018	.015
AROA	9	-.010	.030	.016	.012
GROA	9	-.010	.000	-.001	.003
GROAR	9	-.350	.040	-.074	.118
BDTOROE	9	.220	14.710	4.688	4.758
ADTOROE	9	.230	14.790	5.176	5.276
GDTOROE	9	.000	4.040	.488	1.333
GTOROER	9	.000	.500	.086	.164
BDTOROA	9	.180	.940	.648	.287
ADTOROA	9	.190	.940	.657	.285
GDTOROA	9	.000	.040	.010	.015
GDTOROAR	9	.00	.09	.0200	.03000
Valid N (listwise)	9				

NPar Tests

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		GROER	GROAR	GTOROER	GDTOROAR
N		9	9	9	9
Uniform Parameters ^a b	Minimum	-.300	-.350	.000	.00
	Maximum	.290	.040	.500	.09
Most Extreme Differences	Absolute	.296	.427	.698	.556
	Positive	.296	.111	.698	.556
	Negative	-.185	-.427	-.111	-.111
Kolmogorov-Smirnov Z		.887	1.282	2.093	1.667
Asymp. Sig. (2-tailed)		.411	.075	.000	.008

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
BROE	9	-.330	.420	.040	.204
AROE	9	-.120	.420	.072	.154
GROE	9	-.020	.310	.030	.105
GROER	9	-.960	.360	-.111	.359
BROA	9	-.080	.030	.000	.038
AROA	9	-.080	.030	.003	.034
GROA	9	-.010	.040	.003	.014
GROAR	9	-.970	.340	-.122	.362
BDTOROE	9	.170	13.320	4.238	4.139
ADTOROE	9	.180	13.360	4.370	4.203
GDTOROE	9	.000	.860	.132	.277
GTOROER	9	.000	.130	.038	.051
BDTOROA	9	.150	.930	.659	.267
ADTOROA	9	.150	.930	.664	.267
GDTOROA	9	.000	.030	.006	.010
GDTOROAR	9	.00	.05	.012	.018
Valid N (listwise)	9				

NPar Tests

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		GROER	GROAR	GTOROER	GDTOROAR
N		9	9	9	9
Uniform Parameters ^{a,b}	Minimum	-.960	-.970	.000	.00
	Maximum	.360	.340	.130	.05
Most Extreme Differences	Absolute	.444	.450	.479	.556
	Positive	.154	.141	.479	.556
	Negative	-.444	-.450	-.145	-.111
Kolmogorov-Smirnov Z		1.333	1.349	1.436	1.667
Asymp. Sig. (2-tailed)		.057	.053	.032	.008

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
bass	9	153,859,111	2,409,637,456	956,617,155	842,659,405
aass	9	154,756,817	2,424,781,490	1,015,197,984	820,941,907
gaass	9	897,706	436,350,670	58,580,830	142,458,867
gaassr	9	-	1.120	0.139	0.369
blai	9	79,871,563	2,030,508,863	696,806,408	792,615,836
alia	9	81,783,175	2,045,652,897	755,387,238	781,967,896
galia	9	897,706	436,350,670	58,580,830	142,458,867
galiar	9	-	1.320	0.181	0.432
beq	9	19,928,944	778,056,000	259,810,746	237,527,140
aeq	9	19,928,944	778,056,000	259,810,746	237,527,140
gaeq	9	-	-	-	-
gaeqr	9	-	-	-	-

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum	Percentiles		
						25th	50th (Median)	75th
bass	9	956,617,155	842,659,405	153,859,111	2,409,637,456	234,160,075	642,221,054	1,775,755,811
aass	9	1,015,197,984	820,941,907	154,756,817	2,424,781,490	236,691,329	827,042,670	1,784,841,725

Wilcoxon Signed Ranks Test

		N	Mean Rank	Sum of Ranks
aass - bass	Negative Ranks	0 ^a	.00	.00
	Positive Ranks	9 ^b	5.00	45.00
	Ties	0 ^c		
	Total	9		

Test Statistics^b

	aass - bass
Z	-2.666 ^a
Asymp. Sig. (2-tailed)	.008

NPar Tests

	N	Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum	Percentiles		
						25th	50th (Median)	75th
blai	9	696806408	792615836.5	79871563	2030508863	108011407	241041195	1578644119
alia	9	755387238	781967895.5	81783175.4	2045652897	110035709	288983029.4	1587730033

Wilcoxon Signed Ranks Test**Ranks**

		N	Mean Rank	Sum of Ranks
alia - blai	Negative Ranks	0 ^a	.00	.00
	Positive Ranks	9 ^b	5.00	45.00
	Ties	0 ^c		
	Total	9		

Test Statistics^b

	alia - blai
Z	-2.666 ^a
Asymp. Sig. (2-tailed)	.008

NPar Tests

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum	Percentiles		
						25th	50th (Median)	75th
bass	9	956,617,155	842,659,405	153,859,111	2,409,637,456	234,160,075	642,221,054	1,775,755,811
aass	9	1,015,197,984	820,941,907	154,756,817	2,424,781,490	236,691,329	827,042,670	1,784,841,725

Wilcoxon Signed Ranks Test

Ranks

		N	Mean Rank	Sum of Ranks
aass - bass	Negative Ranks	0 ^a	.00	.00
	Positive Ranks	9 ^b	5.00	45.00
	Ties	0 ^c		
	Total	9		

Test Statistics^b

	aass - bass
Z	-2.666 ^a
Asymp. Sig. (2-tailed)	.008

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum	Percentiles		
						25th	50th (Median)	75th
blai	9.000	696806408.111	792615836.477	79871563.000	2030508863.000	108011407.000	241041195.000	1578644119.000
alia	9.000	755387237.780	781967895.542	81783175.380	2045652896.580	110035708.815	288983029.420	1587730033.105

Wilcoxon Signed Ranks Test

Ranks

	N	Mean Rank	Sum of Ranks
alia - blai Negative Ranks	0 ^a	.00	.00
Positive Ranks	9 ^b	5.00	45.00
Ties	0 ^c		
Total	9		

Test Statistics^b

	alia - blai
Z	-2.666 ^a
Asymp. Sig. (2-tailed)	.008

NPar Tests

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum	Percentiles		
						25th	50th (Median)	75th
beq	9.000	259810746.444	237527140.199	19928944.000	778056000.000	81435300.000	189955368.000	390154226.000
aeq	9.000	259810746.444	237527140.199	19928944.000	778056000.000	81435300.000	189955368.000	390154226.000

Wilcoxon Signed Ranks Test

Ranks

		N	Mean Rank	Sum of Ranks
aeq - beq	Negative Ranks	0 ^a	.00	.00
	Positive Ranks	0 ^b	.00	.00
	Ties	9 ^c		
	Total	9		

Test Statistics^b

	aeq - beq
Z	.000 ^a
Asymp. Sig. (2-tailed)	1.000

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
bass	9	187,322,112	2,552,465,748	1,019,536,244	902,986,321
aass	9	188,130,048	2,566,095,378	1,072,258,991	881,493,972
gaass	9	807,936	392,715,603	52,722,747	128,212,981
gaassr	9	-	0.94	0.12	0.31
blai	9	67,569,909	2,143,131,385	764,960,082	828,601,316
alia	9	69,270,546	2,157,963,263	818,520,321	818,133,850
galia	9	831,920	396,623,792	53,560,239	129,428,651
galiar	9	-	0.99	0.14	0.32
beq	9	17,330,998	762,281,000	254,576,162	239,762,118
aeq	9	15,657,811	762,157,385	253,738,669	239,989,069
gaeq	9	3,908,189-	29,381	837,492-	1,348,930
gaeqr	9	0.200-	-	0.023-	0.066

Npar Test

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum	Percentiles		
						25th	50th (Median)	75th
bass	9	1,019,536,244	902,986,321	187,322,112	2,552,465,748	221,479,442	618,293,075	1,921,360,689
aass	9	1,072,258,991	881,493,972	188,130,048	2,566,095,378	223,757,571	812,286,603	1,929,538,012

Ranks

		N	Mean Rank	Sum of Ranks
aass - bass	Negative Ranks	0 ^a	0	0
	Positive Ranks	9 ^b	5	45
	Ties	0 ^c		
	Total	9		

Test Statistics^b	
	aass - bass
Z	-2.666^a
Asymp. Sig. (2-tailed)	0.008

NPar Tests

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum	Percentiles		
						25th	50th (Median)	75th
blai	9.000	764960082.444	828601316.406	67569909.000	2143131385.000	136517903.000	350213000.000	1698270049.500
alia	9.000	818520321.301	818133849.825	69270545.980	2157963262.560	138337076.100	353629611.040	1706607607.485

Wilcoxon Signed Ranks Test

Ranks

	N	Mean Rank	Sum of Ranks
alia - blai Negative Ranks	0 ^a	.00	.00
Positive Ranks	9 ^b	5.00	45.00
Ties	0 ^c		
Total	9		

Test Statistics^b

	alia - blai
Z	-2.666 ^a
Asymp. Sig. (2-tailed)	.008

NPar Tests

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum	Percentiles		
						25th	50th (Median)	75th
beq	9.000	254576161.556	239762117.529	17330998.000	762281000.000	52216199.500	187477883.000	386740947.500
aeq	9.000	253738669.400	239989069.119	15657811.080	762157385.460	51101397.035	187497697.160	385135764.205

Wilcoxon Signed Ranks Test

Ranks

	N	Mean Rank	Sum of Ranks
aeq - Negative Ranks	7 ^a	5.57	39.00
beq - Positive Ranks	2 ^b	3.00	6.00
Ties	0 ^c		
Total	9		

Test Statistics^b

	aeq - beq
Z	-1.955 ^a
Asymp. Sig. (2-tailed)	.051

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
bass	9.000	190300011.000	2609714566.000	1047447651.333	940353549.238
aass	9.000	192820728.880	2621829792.860	1094312315.068	917645778.835
gaass	9.000	718165.020	349080535.840	46864663.734	113967093.818
gaassr	9.000	.000	.930	.113	.307
blai	9.000	52580198.000	2172758639.000	788035056.444	845964346.046
alia	9.000	54116972.510	2187000401.690	836340993.388	834074479.114
galia	9.000	758465.580	355332153.260	48305936.943	115902361.574
galiar	9.000	.000	.910	.129	.298
beq	9.000	-15835000.000	783902000.000	259412594.889	251166779.565
aeq	9.000	-22086617.420	783676272.730	257971321.679	251587150.043
gaeq	9.000	-6251617.420	45472.040	-1441273.210	2268002.097
gaeqr	9.000	-.010	.390	.042	.130

NPar Tests

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum	Percentiles		
						25th	50th (Median)	75th
bas s	9.000	1047447651. 333	940353549. 238	190300011. 000	2609714566 .000	226774686. 000	599312580. 000	1994420666 .500
aas s	9.000	1094312315. 068	917645778. 835	192820728. 880	2621829792 .860	227898413. 460	722975535. 840	2001689397 .785

Wilcoxon Signed Ranks Test

Ranks

	N	Mean Rank	Sum of Ranks
aa ss - ba ss	0 ^a	.00	.00
Positive Ranks	9 ^b	5.00	45.00
Ties	0 ^c		
Total	9		

Test Statistics^b

	aass - bass
Z	-2.666 ^a
Asymp. Sig. (2-tailed)	.008

NPar Tests**Descriptive Statistics**

	N	Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum	Percentiles		
						25th	50th (Median)	75th
blai	9	788035056	845964346	52580198	2172758639	152479158	389730000	1749997896
alia	9	836340993	834074479	54116973	2187000402	154096013	430666835	1757443887

Wilcoxon Signed Ranks Test**Ranks**

	N	Mean Rank	Sum of Ranks
alia - Negative Ranks	0 ^a	.00	.00
blai - Positive Ranks	9 ^b	5.00	45.00
Ties	0 ^c		
Total	9		

Test Statistics^b

	alia - blai
Z	-2.666 ^a
Asymp. Sig. (2-tailed)	.008

NPar Tests**Descriptive Statistics**

	N	Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum	Percentiles		
						25th	50th (Median)	75th
beq	9.000	259412594.889	251166779.565	-15835000.000	783902000.000	51297169.000	183716532.000	395744971.500
aeq	9.000	257971321.679	251587150.043	-22086617.420	783676272.730	51299754.740	183709047.390	392676330.935

Wilcoxon Signed Ranks Test**Ranks**

	N	Mean Rank	Sum of Ranks
aeq - Negative Ranks	8 ^a	5.13	41.00
beq Positive Ranks	1 ^b	4.00	4.00
Ties	0 ^c		
Total	9		

Test Statistics^b

	aeq - beq
Z	-2.192 ^a
Asymp. Sig. (2- tailed)	.028

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
bass	9.000	195011262.000	2844731503.000	1023046765.222	952177327.715
aass	9.000	197216890.150	2855332326.510	1064053345.990	936252580.761
gaass	9.000	628394.390	305445468.860	41006580.768	99721207.091
gaassr	9.000	.000	.680	.086	.224
blai	9.000	40036548.000	2390478034.000	748272550.333	845345729.674
alia	9.000	41448588.250	2403652013.130	789349785.737	837182475.171
galia	9.000	664866.410	297452881.860	41077235.403	96899364.493
galiar	9.000	.000	.750	.111	.245
beq	9.000	16404139.000	818218000.000	274774214.889	252718087.413
aeq	9.000	16367666.990	817913570.100	274703560.253	251450598.242
gaeq	9.000	-5078922.630	7992587.000	-70654.636	3473114.636
gaeqr	9.000	-.020	.160	.014	.055

NPar Tests

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum	Percentiles		
						25th	50th (Median)	75th
bass	9.000	1023046765.222	952177327.715	195011262.000	2844731503.000	239192283.500	577543996.000	1744710279.500
aass	9.000	1064053345.990	936252580.761	197216890.150	2855332326.510	240175545.025	753591468.860	1751070419.375

Wilcoxon Signed Ranks Test

Ranks

	N	Mean Rank	Sum of Ranks
aass - bass Negative Ranks	0 ^a	.00	.00
Positive Ranks	9 ^b	5.00	45.00
Ties	0 ^c		
Total	9		

Test Statistics^b

	aass - bass
Z	-2.666 ^a
Asymp. Sig. (2-tailed)	.008

NPar Tests

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum	Percentiles		
						25th	50th (Median)	75th
blai	9.000	748272550.333	845345729.674	40036548.000	2390478034.000	173864806.000	355965000.000	1476451308.500
alia	9.000	789349785.737	837182475.171	41448588.250	2403652013.130	175451746.660	358830649.400	1482940548.475

Wilcoxon Signed Ranks Test

Ranks

	N	Mean Rank	Sum of Ranks
alia - Negative Ranks	0 ^a	.00	.00
blai Positive Ranks	9 ^b	5.00	45.00
Ties	0 ^c		
Total	9		

Test Statistics^d

	alia - blai
Z	-2.666 ^a
Asymp. Sig. (2-tailed)	.008

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
bass	9.000	187462429.000	2739985416.000	1038204863.111	934982429.793
aass	9.000	189352967.410	2749071836.150	1073353360.913	924353806.812
gaass	9.000	538623.770	261810401.880	35148497.802	85475320.363
gaassr	9.000	.000	.460	.059	.151
blai	9.000	31855305.000	2274810575.000	768452663.333	813285509.815
alia	9.000	33091945.820	2286441845.780	802004056.602	808677286.876
galia	9.000	557611.300	238465825.130	33551393.269	77585494.844
galiar	9.000	.000	.480	.074	.155
beq	9.000	20157038.000	724844000.000	269752199.778	227460439.739
aeq	9.000	20138050.470	724486355.210	271349304.311	224858421.242
gaeq	9.000	-5547056.920	23344576.750	1597104.533	8366757.461
gaeqr	9.000	-.020	.310	.030	.105

NPar Tests

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum	Percentiles		
						25th	50th (Median)	75th
bass	9.000	1038204863.111	934982429.793	187462429.000	2739985416.000	251491884.000	624229111.000	1791036022.000
aass	9.000	1073353360.913	924353806.812	189352967.410	2749071836.150	252334679.600	832626401.880	1796487570.465

Wilcoxon Signed Ranks Test

Ranks

		N	Mean Rank	Sum of Ranks
aass - bass	Negative Ranks	0 ^a	.00	.00
	Positive Ranks	9 ^b	5.00	45.00
	Ties	0 ^c		
	Total	9		

Test Statistics^b

	aass - bass
Z	- 2.666 ^a
Asymp. Sig. (2-tailed)	.008

NPar Tests**Descriptive Statistics**

	N	Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum	Percentiles		
						25th	50th (Median)	75th
blai	9.000	768452663.333	813285509.815	31855305.000	2274810575.000	186836090.000	411451000.000	1486282370.000
alia	9.000	802004056.602	808677286.876	33091945.820	2286441845.780	188368819.640	414003975.790	1491631475.025

Wilcoxon Signed Ranks Test**Ranks**

		N	Mean Rank	Sum of Ranks
alia - blai	Negative Ranks	0 ^a	.00	.00
	Positive Ranks	9 ^b	5.00	45.00
	Ties	0 ^c		
	Total	9		

Test Statistics^b

	alia - blai
Z	-2.666 ^a
Asymp. Sig. (2-tailed)	.008

NPar Tests**Descriptive Statistics**

	N	Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum	Percentiles		
						25th	50th (Median)	75th
beq	9.000	269752199.778	227460439.739	20157038.000	724844000.000	78648390.500	197071070.000	438805537.500
aeq	9.000	271349304.311	224858421.242	20138050.470	724486355.210	90012024.090	196838858.140	437751661.555

Wilcoxon Signed Ranks Test**Ranks**

		N	Mean Rank	Sum of Ranks
aeq - beq	Negative Ranks	7 ^a	4.43	31.00
	Positive Ranks	2 ^b	7.00	14.00
	Ties	0 ^c		
	Total	9		

Test Statistics^b

	aeq - beq
Z	-1.007 ^a
Asymp. Sig. (2-tailed)	.314

Explore**Case Processing Summary**

	Cases					
	Valid		Missing		Total	
	N	Percent	N	Percent	N	Percent
Ass	45	50.0%	45	50.0%	90	100.0%
Lia	45	50.0%	45	50.0%	90	100.0%
E	45	50.0%	45	50.0%	90	100.0%
ROE	45	50.0%	45	50.0%	90	100.0%
DtoE	45	50.0%	45	50.0%	90	100.0%
ROA	45	50.0%	45	50.0%	90	100.0%
DtoA	45	50.0%	45	50.0%	90	100.0%

Descriptives

		Statistic	Std. Error
Ass	Mean	.1029	.04034
	95% Lower Bound	.0216	
	Confidence Interval for Upper Bound	.1842	
	Mean		
	5% Trimmed Mean	.0577	
	Median	.0100	
	Variance	.073	
	Std. Deviation	.27062	
	Minimum	.00	
	Maximum	1.12	
	Range	1.12	
	Interquartile Range	.02	
	Skewness	2.891	.354
	Kurtosis	7.274	.695
	Lia	Mean	.1271
95% Lower Bound		.0392	
Confidence Interval for Upper Bound		.2150	
Mean			
5% Trimmed Mean		.0786	
Median		.0100	
Variance		.086	
Std. Deviation		.29249	
Minimum		.00	
Maximum		1.32	
Range		1.32	
Interquartile Range		.03	
Skewness		2.901	.354
Kurtosis		7.914	.695
E		Mean	.0127
	95% Lower Bound	-.0125	
	Confidence Interval for Upper Bound	.0378	
	Mean		
	5% Trimmed Mean	.0014	
	Median	.0000	
	Variance	.007	
	Std. Deviation	.08365	
	Minimum	-.20	
	Maximum	.39	
	Range	.59	
	Interquartile Range	.00	

	Skewness		2.982	.354
	Kurtosis		13.069	.695
ROE	Mean		-0.0071	.01047
	95% Lower Bound		-0.0282	
	Confidence Upper Bound		.0140	
	Interval for Mean			
	5% Trimmed Mean		-0.0010	
	Median		.0000	
	Variance		.005	
	Std. Deviation		.07025	
	Minimum		-.28	
	Maximum		.25	
	Range		.53	
	Interquartile Range		.00	
	Skewness		-1.251	.354
	Kurtosis		10.874	.695
DtoE	Mean		-0.0756	.02171
	95% Lower Bound		-0.1193	
	Confidence Upper Bound		-0.0318	
	Interval for Mean			
	5% Trimmed Mean		-0.0548	
	Median		-0.0100	
	Variance		.021	
	Std. Deviation		.14564	
	Minimum		-.56	
	Maximum		.00	
	Range		.56	
	Interquartile Range		.04	
	Skewness		-2.367	.354
	Kurtosis		4.570	.695
ROA	Mean		-0.0604	.02110
	95% Lower Bound		-0.1030	
	Confidence Upper Bound		-0.0179	
	Interval for Mean			
	5% Trimmed Mean		-0.0388	
	Median		-0.0100	
	Variance		.020	
	Std. Deviation		.14157	
	Minimum		-.55	
	Maximum		.00	
	Range		.55	
	Interquartile Range		.02	

	Skewness		-2.661	.354
	Kurtosis		5.770	.695
DtoA	Mean		.0187	.00474
	95% Lower Bound		.0091	
	Confidence Interval for Upper Bound		.0282	
	Mean			
	5% Trimmed Mean		.0149	
	Median		.0000	
	Variance		.001	
	Std. Deviation		.03181	
	Minimum		-.01	
	Maximum		.12	
	Range		.13	
	Interquartile Range		.02	
	Skewness		2.007	.354
	Kurtosis		3.129	.695

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Ass	.437	45	.000	.423	45	.000
Lia	.395	45	.000	.483	45	.000
E	.494	45	.000	.412	45	.000
ROE	.474	45	.000	.444	45	.000
DtoE	.374	45	.000	.560	45	.000
ROA	.390	45	.000	.462	45	.000
DtoA	.274	45	.000	.666	45	.000

الاختصارات

BROE	العائد على حقوق الاملكية قبل التطبيق
AROE	العائد على حقوق الملكية بعد التطبيق
GROE	الإنحراف بين العائد على حقوق الملكية بعد وقبل
GROER	معدل الإنحراف للإنحراف بين العائد على حقوق الملكية بعد وقبل
BROA	العائد على الموجودات قبل التطبيق
AROA	العائد على الموجودات بعد التطبيق
GROA	الإنحراف بين العائد على الموجودات بعد وقبل
GROAR	معدل الإنحراف للإنحراف بين العائد على الموجودات بعد وقبل
BDTOROE	الديون إلى حقوق الملكية قبل التطبيق
ADTOROE	الديون إلى حقوق الملكية بعد التطبيق
GDTOROE	الإنحراف بين الديون إلى حقوق الملكية بعد وقبل التطبيق
GTOROER	معدل الإنحراف بين الديون إلى حقوق الملكية بعد وقبل التطبيق
BDTOROA	الديون إلى الموجودات قبل التطبيق
ADTOROA	الديون إلى الموجودات بعد التطبيق
GDTOROA	الإنحراف بين الديون إلى الموجودات بعد وقبل التطبيق
GDTOROAR	معدل الإنحراف بين الديون إلى الموجودات بعد وقبل التطبيق
bass	إجمالي الموجودات قبل التطبيق
aass	اجمالي الموجودات بعد التطبيق
gaass	الانحراف لاجمالي الاصول بعد وقبل التطبيق
gaassr	معدل الانحراف لاجمالي الاصول بعد وقبل التطبيق
blai	إجمالي المطلوبات قبل التطبيق
alia	اجمالي المطلوبات بعد التطبيق
galia	الانحراف لاجمالي المطلوبات بعد وقبل التطبيق
galiar	معدل الانحراف لاجمالي المطلوبات بعد وقبل التطبيق
beq	إجمالي حقوق المالكين قبل التطبيق
aeq	اجمالي حقوق المالكين بعد التطبيق
gaeq	الانحراف لاجمالي حقوق المالكين بعد وقبل التطبيق
gaeqr	معدل الانحراف لاجمالي حقوق المالكين بعد وقبل التطبيق

(2) عينة الدراسة

اسم الشركة	السنة
الملكية الأردنية للطيران	2012
البنك الأردني الكويتي	
بنك الاردن	
شركة زارة	
شركة كهرباء اريد	
شركة الاتصالات الاردنية	
شركة مصفاة البترول	
شركة الفوسفات الأردنية	
شركة الاسمنت الاردنية	
الملكية الأردنية للطيران	2013
البنك الأردني الكويتي	
بنك الاردن	
شركة زارة	
شركة كهرباء اريد	
شركة الاتصالات الاردنية	
شركة مصفاة البترول	
شركة الفوسفات الأردنية	
شركة الاسمنت الاردنية	
الملكية الأردنية للطيران	2014
البنك الأردني الكويتي	
بنك الاردن	
شركة زارة	
شركة كهرباء اريد	
شركة الاتصالات الاردنية	
شركة مصفاة البترول	
شركة الفوسفات الأردنية	
شركة الاسمنت الاردنية	

الملكية الأردنية للطيران	2015
البنك الأردني الكويتي	
بنك الاردن	
شركة زارة	
شركة كهرباء اريد	
شركة الاتصالات الاردنية	
شركة مصفاة البترول	
شركة الفوسفات الأردنية	
شركة الاسمنت الاردنية	
الملكية الأردنية للطيران	
البنك الأردني الكويتي	
بنك الاردن	
شركة زارة	
شركة كهرباء اريد	
شركة الاتصالات الاردنية	
شركة مصفاة البترول	
شركة الفوسفات الأردنية	
شركة الاسمنت الاردنية	